فريدرك هايك

الطّريق إلى الرِّق



• ترجمة: هيثم الزبيدي

• مراجعة: فادي حدادين





الطريق إلى الرِّق

فريدرك هايك

ترجمة: د . هيثم كامل الزبيدي

2007

The Road to Serfdom

Copyright© 2007 by Minbaralhurriyya.org

All rights reserved

الطريق إلى الرِّق

تأليف: فريدرك هايك

ترجمة: د.هيثم كامل الزبيدي

الطبعة الأولى 2007 حقوق الطبع محفوظة

منبر الحرية

مشروع غير ربحي وغير حزبي يعمل في إطار المبادرة العالمية لمؤسسة "أطلس" من اجل دعم التجارة الحرة والسلام والازدهار بشراكة مع معهد كيتو في واشنطن العاصمة. وهو مشروع تعليمي يهدف إلى تقديم أدبيات الحرية والأفكار والدراسات المتعلقة بها لصنّاع القرار، والطلبة والمثقفين والمؤسسات العلمية والأكاديمية، ورجال الأعمال ووسائل الإعلام، وأية شريحة أخرى تعنى بالحرية في العالم العربي. وبغية تحقيق هذا الهدف، يقدم "منبر الحرية" ترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة، من كتب ومقالات ودراسات أكاديمية علمية، وتقارير، وأبحاث متعلقة بالسياسات. ومن خلال هذه الوسائل، يسعى "منبر الحرية" إلى تقديم النتاج الفكري العالمي المتعلق بالحرية الإنسانية للقارئ العربي، ليستأنس بها بوصفها بديلا للاستبداد ومصادرة الرأي والعنف السلطوي الذي هيمن على الأوطان والإنسان في العالم العربي.

www.minbaralhurriyya.org

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of Minbaralhurriyya Team.

جميع الحقوق محفوظة لمنبر الحرية. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، بأي شكل من الأشكال، إلا بإذن خطي مسبق من فريق منبر الحرية



www.minbaralhurriyya.org

----------------ـــــ الطريق إلى الرِّق

"هؤلاء الذين يتخلون عن الحرية الأساسية. . .
سعيا وراء بعض من الأمن المؤقت . . .
لا يستحقون أمنا ولا حرية"

بينجامين فرانكلين

المحتويات

تمـهـيـد

1

ن تشامبرلين في تمهيده للطبعة الاولى من كتاب "الطريق إلى الرق" الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية على أنها "زمن من التردد" إذ كانت بريطانيا والقارة الاوروبية تواجهان مهمة إعادة البناء وإعادة صياغة الدساتير، وهي مهمة رهيبة. أما الولايات المتحدة، التي تجنبت الدمار المادي الذي لحق بأوروبا الغربية فقد كانت رغم ذاك تحاول أن تتعافى من ضربات السوط الاقتصادي في معالجة اقتصاد قادته الحرب وأخرجته من الكساد الكبير. كانت هناك ثمة رغبة في الأمن والعودة الى الاستقرار، في كل مكان.

لم يعد المناخ الفكري مستقراً وثابتاً. فظهور الفاشية، ومن ثم هزيمتها، وفّر مساحة واسعة جداً للمفكرين الذين كانوا أحراراً للتناحر بشأن أية فكرة ينقصها التطهير العرقي والسيطرة السياسية الدكتاتورية. وفي الوقت نفسه، فإن الفكرة الخاطئة والواسعة الانتشار والقائلة بعدم معقولية السوق الحرة هي التي سببت الكساد، إضافة الى أربع سنوات من الناتج العام الموجه بشكل مركزي الذي تقوده الحرب، وحقيقة أن روسيا كانت حليفة حرب للولايات المتحدة وبريطانيا، قد زادت جميعاً من قبول التيار السائد للتخطيط المركزي للاقتصاد في زمن السلم.

وفـي تلك اللحظـة المترددة وغير المستقرة ظهر هذا الكتـاب النحيـف، الـذي تحمـل بـين يـديك الآن (عزيـزي القـارئ) نـسخته الموجزة، ألا وهو كتـاب فريـدرك هايك "الطريـق إلـى الـرق." فقد استغلّ الكاتب وقت فراغه بين أيلـول عـام 1940 وآذار 1944 بكتابـة "الطريق إلى الرق" الذي كان كما قال عنـه الكاتـب: "واجبـاً لـم يكـن علي التملص منه" فكان أكبر من أي إسهام آخر فـي سيرته الذاتيـة. وكمـا يـرى هايك نفسه، كـان الكتـاب يـشير فقط إلـى "المخـاوف أو الهـواجس التـي تخلقهـا النزاعـات الحاليـة [فـي الفكـر الاقتـصادي السياسي] في عقول الكثيرين الذين لا يستطيعون التعبير عنها علناً." ولكـن مثلمـا يكـون الأمـر عـادة، فـإن هـذه المهمـة التـي دفعـه إليهـا شعوره بالواجب أحدثت نتائج جسيمة لم تخطر ببال المؤلف.

لقد وظّف هايك علم الاقتصاد للبحث في عقل الانسان، مستخدماً معرفته التي كان قد أكتسبها لأجل كشف الطبيعة الشمولية للاشتراكية وتعريتهـا، ولتفسير كيـف أنهـا تقـود الـى الاسـتعباد لا محالـة، ويكمـن إسـهامه الأعظـم فـي اكتـشاف الحقيقـة البـسيطة، والجـسيمة فـي ذات الوقـت، والقائلـة بـأن الإنـسان لا يعـرف ولـن يـستطيع أن يعـرف كـل شـيء، وعندما يتصرف وكأنه يعرف كل شيء، فإن كارثة ستقع.

لقـد أدرك هايـك أن الاشـتراكية، والدولـة الجمعيـة، والاقتـصاد المبـرمَج أو المـنظَّم، يمثلـون شـكلاً مـن الغـرور والغطرسـة، لأن المخططـين يحـاولون ــ بمعرفـة ناقـصة ــ إعـادة تـصميم الطبيعيـة البـشرية. وبفعلهـم هـذا، يتجاهـل هـؤلاء المخططـون المزعومـون، وبكل غطرسة، التقاليد التي تجسد حكمة الأجيال، ويحتقرون بـشكل تعسفي كـل العـادات التـي لا يفهمـون غاياتهـا وأهـدافها، فيخلطـون ويركّبون القانون المكتوب في قلوب الناس من خـلال قواعد إداريـة لا يـستطيعون تغييرهـا بلمـح البـصر. وبالنـسبة لهايـك، لـيس هـذا الافتراض "وهماً مهلكاً" فحسب بل "هو الطريق إلى الرق."

كان تأثير الافكار البسيطة التي تضمنها كتاب "الطريق إلى الرق" فورياً، فقد أعيد طبع الكتاب ست مرات في غصون ستة عشر شهراً، وتُرجِم إلى العديد من اللغات الأجنبية، وتم تداوله علناً في العالم الحر، وسراً في ما وراء القضبان، على حد سواء. وليس من المبالغ فيه أن نقول أن كتاب الطريق إلى الرق قد منع بشكل تلقائي ظهور الاشتراكية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وبَذرَ بذور الحرية في الاتحاد السوفيتي التي تنامت وأتت ثمارها بعد 45 عاماً من تاريخ صدوره. فقد أُخرجَ بعض الشعارات الاشتراكية كـ"الجمعية" من تيار الجدل السياسي، حتى أن الاشتراكيين الأكاديميين قد أُجبروا على التراجع عن دفاعهم عن التخطيط الاشتراكي المتزايد.

ولكن القيمة الحقيقية لـ"الطريق إلى الرق" لم تكن في الضربة المفاجئة التي أعطتها للناشطين والمفكرين الاشتراكيين ــ على الرغم من أهميتهاـ ولكن في الانطباع الخالد الذي تركته في أذهان المفكرين السياسيين والاقتصاديين في الاعوام الخمسة والخمسين اللاحقة وباعتراف هايك نفسه، فإن "هذا الكتاب أصبح، على نحو غير متوقع، نقطة بداية لأكثر من ثلاثين عاماً من العمل في حقل جديد."

إدوين جيه. فيولنر

رئيس مؤسسة التراث، واشنطن العاصمة

تشرين الثاني 1999

2 مقدمـــة

هايك وفيـشر و "الطريق إلى الرِّق"

تبدأ قصتي هذه مع رجل إنجليزي اسمه ليونيل روبنز، وأصبح فيما بعد اللورد روبنز لكلير ماركت. وفي عام 1929، في سنّ الثلاثين فقط، عُيّنَ أستاذاً لعلم الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهي كلية تابعة لجامعة لندن. وكان أعظم عالم اقتصاد إنجليزي في جيله، وكان أيضاً طليقاً في اللغة الألمانية. وقد قادته هذه المهارة الأخيرة الى أعمال عالم اقتصاد نمساوي شاب يدعى فريدرك هايك، مما حدى به إلى دعوة نظيره الشاب إلى إلقاء محاضرات في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وقد نجحت تلك المحاضرات نجاحاً جعل الجامعة تُعيّن هايك بصفة أستاذ لعلوم الاقتصاد والإحصاء عام 1931، وأصبح مواطناً إنجليزياً قبل أن تصبح مثل هذا المكانة بمثابة "جواز سفر للأغراض الفخرية" بوقت طويل.

وفي عقد الثلاثينات [من القرن العشرين]، كان جون مينارد كينز في قمة عطائه، فقد كان عالم الاقتصاد الأكثر شهرة في العالم،

وكان هايك الند الحقيقي الأوحد بالنسبة له. وفي عام 1936، نشر كينز كتابه الموسوم "النظرية العامة للعمالة: الفائدة والمال." وكان هايك قد أغري لتفنيد ذلك الهراء، إلا أنه كف عن ذلك، وذلك لسبب بسيط وإنساني جداً. قبل ذلك بعامين فقط، كان هايك قد هاجم كُرّاسةً اقتصاديةً أصبحت الآن في طي النسيان وهي "رسالة في المال" وفنّدها في عرضٍ صحفيٍ من جزأين. فما كان من كينز إلا أن هزّ كتفيه بعدم اكتراث وهو يبتسم لذلك الهجوم، قائلاً ذات يوم بينما كانا يتمشيان في كلير ماركت: "أوه، لا تهتم أبداً؛ أنا لم أعد أؤمن بذلك كله." لم يكن هايك يريد أن يكرر عمل التفنيد ذاك مع كتاب "النظرية العامة" إذ ربما قرر كينز يوماً في المستقبل أنه لم يعد "يؤمن بذلك كله" أيضاً ــ وهو قرار كثيراً ما سمعت هايك يأسف عليه في عقد السبعينات.

ولما جاءت الحرب وأُخليَتْ كلية لندن للاقتصاد من وسط لندن إلى كلية بيتر هاوس في كيمبردج، أعدّ كينز غرفة لغريمه الفكري الرئيسي هايك، وعلى أفضل ما يكون، في كلية كنجز التي كان كينز أمين صندوقها، بينما تطوّع هايك، وعلى أفضل ما يكون أيضاً، لواجب القتال. وهذا يعني أنه عَرَضَ أن يقضي لياليه جالساً على السطح لمراقبة القاصفات الألمانية المغيرة.

وبينما كان يجلس هناك في إحدى الليالي، بدأ يفكر متسائلاً عما سيؤول إليه مصير وطنه الثاني إذا حلّ السلام أو عند حلوله. كان من الواضح في ذهن هايك أن النصر يحمل في طياته بذور الدمار. كانت الحرب قد سُمّيت "حرب الشعب" لأنها، على خلاف جميع الحروب السابقة، جعلت جميع الناس يحاربون فيها بطريقة أو بأخرى. حتى المسالمين جداً قد ساهموا من خلال العمل في الأرض لإطعام القوات المسلحة. وتقصّى هايك شعوراً متنامياً مفاده أنه "مثلما هو الحال في الحرب، كذلك هو في السلم" بما يعني أن

الحكومة ستتملك وتخطط وتسيطر على كل شيء. وأن المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الحرب ستكون جسيمة ايضاً، وأن الناس سيرجعون إلى الحكومة لإيجاد طريقة أو منفذاً للخروج من الأزمة. وهكذا، بينما كتب هايك كتابه الرائع "الطريق إلى الرق،" فإنه لم يكن قد تحرّك بسبب حُبّه لوطنه الثاني فحسب، بل ايضاً بسبب خوفه من أن التخطيط المركزي، والاشتراكية، وتنامي قوة الدولة وسيطرتها ستقود المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى الفاشية، بشكل حتمي لا مفر منه، وليس إلى الاشتراكية الوطنية.

أنثوني فيشر: الرجل الذي فعلها

لذا دعوني الآن أتحدث عن "الطريق إلى الرق" وعن رجل معين كانت دروس ذلك الكتاب قد دفعته للقيام بشيء ما. وكان ذلك الرجل هو الراحل أنثوني جورج أنسون فيشر، او (أجاف) كما كنا، وما زلنا نسميه.

انحدر فيشر من عائلة تمتلك مناجماً، وتضم أعضاءً في البرلمان، ومهاجرين وعسكريين. ولد عام 1915 ولحقه مباشرة أخوه وصديقه الأثير بيسل، وفي عام 1917، قُتل أبوه على يد قنّاص تركي. ترعرع فيشر في جنوب شرق إنجلترا على يد أمه الأرملة الشابة، وهي نيوزيلندية مستقلة من بيراكي/أكاراوا. درس (أجاف) في إيتون وكيمبردج حيث تعلم الطيران مع أخيه في سرب طيران الجامعة. ولدى التخرج، تضمنت مبادراته العديدة ما يلي:

- شركة لتأجير السيارات ـ مبادرة ناجحة.
- شركة لتأجير الطائرات ـ مبادرة ناجحة.
- تصميم وصناعة سيارة رياضية رخيصة تسمى ديروي، وقد فشلت بسبب انعدام الطاقة.

وعند بداية الحرب، تطوع أنثوني وبيسل في سلاح الجو الملكي وسرعان ما قادا طائرتي (هوريكينز) في السرب الثالث في معركة بريطانيا. وفي أحد الأيام ضُربت طائرة بيسل بالنيران الالمانية، فقذف بنفسه فوق (سلسي بل) ولكن مظلته كانت هدفاً للنيران فسقط كل من الرجل والطائرة منفصلين على الارض.

أما أنثوني المدمر تماماً فقد أجبر على عدم الطيران حفاظاً على سلامته، ولكنه استغل وقته بشكل إنتاجي ليطور ماكنة تدعى (ماكنة تدريب فيشر) لتعليم الطيارين المتدربين على التصويب الأفضل. وكان أيضاً قارئاً نهماً لمجلة (ريدرز دايجست). فكان يفترس كل نسخة منها، ويقرأها بصوت عالٍ لعائلته، ويضع خطوطاً كثيرة تحت كلماتها ويحتفظ بها متسلسلة في مكتبه. يتذكر مارك، طفله الأول، حائط غرفة المكتب وهو يضج بأعداد ونسخ (ريدرز دايجست) وهي مرتبة خطاً بعد خط لسنواتـوحتى لعقود من إصدارها.

إذن كيف التقى طيارنا المحارب بعالمنا الأكاديمي هايك؟ فيما يلي القصة كاملة كما جمعتها. ليست كل تفاصيلها متفقٌ عليها من جميع الأطراف ذات العلاقة، ولكن الأجزاء ملائمة. لذا فهذه هي قصتي، وأنا متمسكٌ بها.

تزاوج العقول الحقيقية

نُشر كتاب "الطريق إلى الرق" في آذار عام 1944، وعلى الرغم من قلّة الورق في زمن الحرب، إلا أنه نَفَذَ بطبعاته الستة في المملكة المتحدة في غضون ستة عشر شهراً. وعلى الرغم من هذا، ونتيجة لمحدودية الورق، لم يكن الناشرون، روتليج، قادرين على

تغطية الطلبات المتزايدة، مما حدى بالمؤلف أن يشتكي من أن كتابه قد حصل على هذه السمعة لأنه "*كان كتاباً لا يمكن الحصول عليه!*" لقد كان كتاباً ناجحاً ومتفرداً بشكل لا يصدق إلى حد أن هايك قد فقد القدرة على متابعة العروض الصحفية والنقدية، واندفع النقاد إلى تأليف كتب كاملة تهاجمه في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويملك الدكتور لورنس هايك، الإبن الوحيد لفريدرك هايك، نسخة والده الراحل من الطبعة الاولى من "الطريق إلى الرق،" إضافة الى نسخة الناشرين المصححة مع تصحيحات والده عليها. وفي الغلاف الأخير من الداخل لنسخة الكتاب، بدأ هايك بذكر قائمة بالعروض التي ظهرت. ولكن، كما قال لي هايك عام 1975، أخذت هذه العروض الصحفية تتدفق بسرعة كبيرة جعلته يفقد مسار المتابعة مما جعله أن يكف عن تسجيلها.

وفي مطلع عام 1945 نُشرت مطبعة جامعة شيكاغو الطبعة الأمريكية من "الطريق إلى الرق" وكما هو الحال مع مطبعة روتليج في المملكة المتحدة، وَجدت مطبعة جامعة شيكاغو نفسها غير قادرة على تغطية الطلبات على نسخ الكتاب نتيجة لنسب ترشيد استهلاك الورق. وعلى أية حال، في نيسان عام 1945، وصل الكتاب إلى جمهور القراء الواسع عندما نشرت مجلة (ريدرز دايجست) نسختها الموجزة من الكتاب. (كان هايك يعتقد أن من المستحيل اختصار ذلك الكتاب، ولكنه كان دائم التعليق على العمل الجبار الذي قام به محرِّرو [ريدرز دايجست]) فبينما كان ناشرو الكتب يتعاملون بقضايا نشر نسخ لا تزيد على أربعة آلاف أو خمسة آلاف نسخة، كان لدى مجلة (ريدرز دايجست) مساحة طبع ونشر تصل إلى مئات الآلاف. وللمرة الأولى لحد الآن، وضعوا الكتاب الموجز في مقدمة المجلة بحيث لا يستطيع أحد أن لا يجدها لا سيما للمدمنين على هذه المجلة.

ظهرت (ريدرز دايجست) بينما كان هايك على ظهر السفينة مبحراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جولة لإلقاء المحاضرات كانت قد أُعدّتْ لتتوافق مع نشر الكتاب في الولايات المتحدة. وصل ليجد نفسه شخصاً مشهوراً:

"... أخبروني أن جميع خططنا تغيّرتْ. وأنني سأذهب في جولة محاضرات جماهيرية تنطلق من قاعة مدينة نيويورك... تخيل دهشتي عندما قادوني إلى هناك في اليوم التالي لأجد أكثر من ثلاثة آلاف شخص في القاعة، إضافة الى آخرين في الغرف الملاصقة يحملون مكبرات الصوت. كنت هناك مع سرية من الميكروفونات وبحر حقيقي من الوجوه المترقبة."

وها أنا الآن أعود إلى العمل البحثي الاستقصائي. فقد شهد آخر ربيع وأول صيف عام 1945 هايك وفيشر وهما في حالة تقدم وحراك. أمضى هايك فترة الحرب في كيمبردج، ولكن الآن أصبح الرجوع إلى كلية لندن للاقتصاد في موقعها في لندن آمناً. أما فيشر فقد أمضى الحرب متجولاً في عموم أرجاء المملكة المتحدة، يدرّب الطيارين على الرماية وقد رقّيَ إلى قائد سرب. وقد كان أيضاً في تقدم نحو الدائرة الحربية (وزارة الدفاع حالياً) في وسط لندن، على مبعدة عشر دقائق مشياً من كلية لندن. ويؤكد لورنس إبن هايك وكذلك تؤكد سجلات كلية لندن مواعيد انتقال هايك، بينما أوضحت سجلات فيشر في سلاح الطيران الملكي، والتي تم الحصول عليها مؤخراً من وزارة الدفاع من قبل ولده الأكبر مارك، مواعيد انتقال فيشر.

وبعد أربعين عاماً من ذلك الحين، لم يعد هايك ولا فيشر نافعين في إعطاء معلومات لما جرى بعد ذلك بالضبط. وهايك،

على وجه التحديد، اعتاد على الإدعاء بأنه لا يتذكر مطلقاً أن فيشر قد جاء يوماً إليه طالباً النصح. أما فيشر، من الناحية الأخرى، فكان واضحاً دائماً ومصراً وصريحاً جداً بشأن المحادثة التي دارت بينهما – وبشكل حرفي تقريباً– لكنه لم يخبرنا بالطريقة التي جرت بها هذه المحادثة بالضبط. وفيما يلي ما أعتقده أنا بشأن تلك المحادثة:

كان فيشر، المدمن جداً على مجلة (دايجست)، ناشطاً سياسياً منذ فترة، وكان قلقاً ايضاً على مستقبل بلاده. وقد وضعت طبعة نيسان 1945 من الكتاب على طاولته وهو ينتقل إلى لندن، وبعد قراءة الكتاب برمته، لاحظ على غلاف الكتاب أن مؤلفه في جامعة لندن. وبعد الاتصال هاتفياً، عرف أن موقع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية تقع في الجوار، وفي إحدى استراحات الظهيرة، أو ما بعد الظهر، تمشى فيشر من مكتبه الى المدرسة وطرق على باب هايك. كما يتذكر فيشر المظهر الذي ظهر به مكتب هايك بتفصيل دقيق للغاية بما في ذلك قربه من مكان هارولد لاسكي المقيت. وادعى فيشر أنه بعد حديث قصير (لم يتطرق له أي منهما) جرت المحادثة بالشكل التالي:

فيشر: أشاطرك المخاوف والقلق الذيّن عبرّت عنهما في "الطريق إلى الرق" مما جعلني أخطط للانخراط بالسياسة لأحاول وضع الأمور في نصابها.

هايك: لا، ليس عليك ذلك! لأن مسار المجتمع سيتغير فقط بواسطة تغيير الأفكار. عليك أولاً الوصول إلى المثقفين، الأدباء والمدرسين، وفي مناقشات عقلانية. لأن تأثيرهم على المجتمع هو الذي سيسود، والسياسيون يتبعونهم.

احتفظت بهذا الاقتباس على طاولتي إلى جوار السطور الشهيرة التي كتبها كينز والتي تقول "إن أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين هي أكثر قوة مما يُفهم عادة، عندما تكون على

صواب أو خطأ، على حد سواء. والحق أن العالم يحكمه قلة من الآخرين أيضاً. والناس العمليون الذين يعتقدون أنفسهم خارج نطاق التأثيرات الفكرية هم في الحقيقة عبيدٌ لأحد الاقتصاديين الميتين."

وأخيراً بهذا الشأن، دعوني أقتبس كلمات فيشر نفسه التي قالها في الثالث من تموز عام 1985 عندما تحدث في حفل لمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس معهد الشؤون الاقتصادية:

"لقد كان يوماً هاماً بالنسبة لي عندما أعطاني فريدرك هايك بعضاً من النصح، وربما كان ذلك قبل أربعين عاماً من يومنا هذا، وقد غيرّتْ تلك النصيحة حياتي كلها. لقد قام فريدرك بتشغيل محركي... وكان الشيئان اللذان قالهما هما سرّ بقاء معهد الشؤون الاقتصادية في مساره لحد الآن. الأول، هو أن تكون خارج السياسة، والآخر هو أن تطور لك حالة فكرية معينة. إذا ما استطعت الالتصاق بهذين الشيئين، فإنك ستبتعد عن الكثير من المشاكل ومن الواضح أنك حينها ستقوم بالكثير من الخير."

وكما قلت، بعد ثلاثين عاماً، وفي مناسبات عديدة، لم يجادل هايك حول الحدث برمته، ولا أنكر النصيحة، ولكنه قال ببساطة أنه لا يتذكر الأمر. ولكنها بالطبع نصيحة "هايكية" متناغمة تماماً مع مقاله الكلاسيكي "المفكرون والاشتراكية" الذي ظهر بعد سنوات قلائل من ذلك، والذي أعيد نشره للتو في معهد الشؤون الاقتصادية. إلا أن تلك النصيحة قلّما كانت مخططاً أو خارطة عمل للتمسك بها: "عليك أن تصل للمثقفين." والحق أن سنوات العقد التالي لم تشهد تساقط غبار مباشر من تلك المحادثة، على الرغم من أن ثلاثة من المفكرين الأمريكيين الملتزمين قد بحثوا هذا الأمر مع هايك و"قرعوا الأجراس" في الولايات المتحدة.

الطريق إلى معهد الشؤون الاقتصادية

عمل هايك في التدريس في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وطلّق زوجته في آركينسا، وتزوج ثانية، وانتقل إلى شيكاغو وكتب "دستور الحرية." اما فيشر فقد حاول العمل في بيع وشراء الأسهم، واصبح مزارعاً، وكتب دراسة تنبؤية جداً بعنوان "قضية الحرية،" واستورد فكرة إنشاء مزرعة آلية للدواجن، وناصر الحرية في حملات عديدة ومتنوعة، وزار الولايات المتحدة باحثاً عن نماذج لمعاهدٍ يمكنه تقليدها، ونشر كتاب "التحول الحر للإسترليني" لمؤلفه جورج وندر، واتحد مع معهد الشؤون الاقتصادية، ووظّف رالف هاريس، ولأنه استأجر الكفاءات والمواهب، كما اعتاد أن يفعل دائماً، ترك شؤون الادارة "تُدار عن بُعد" (عندما ائتمنني على مستقبل مؤسسة أطلس للابحاث الاقتصادية عام 1987 ــ التي كانت مصممة على بناء مكاتب لمعهد الشؤون الاقتصادية حول العالم أوضح لي أنه موجود إن احتجتُ إلى مساعدته، ولكنه في الحقيقة توقع مني أن أشق طريقي بمفردي**!**).

ولنبدأ من تلك الفترة، إذ لم يكن واضحاً ما الذي سيكون عليه معهد الشؤون الاقتصادية في أواخر الخمسينيات. لقد كان كتاب (وندر) عن مراقبة نظام سعر صرف العملات قصيراً، وسهّل الفهم ومتعلقاً بقضايا قليلةٍ نسبياً ولكنها هامة. وقد بيعت نسخه الألفين الأولى بسرعة نتيجة للعرض الصحفي الذي كتبه عنه هنري هازلت في مجلة ***نيوزويك***. ولسوء الحظ، أفلس الناشر الذي باع الكتاب أيضاً لأنتوني، وفُقدت أسماء وعناوين الألفي شخص الذين اشتروا نسخاً من الكتاب.

ولكن فيشر قد زار مؤسسة التعليم الاقتصادي في إيرفنغتون ــ أون ــ هدسون في نيويورك، وقد عرضت عليه مجلتها ***فريمان***

وكذلك مجلة *ريدرز دايجست*، التي لم تزل أثيرة محببة لديه. كان هاريس رجل حزب سياسي ثم تحوّل إلى أكاديمي ثم تحوّل إلى كاتب مقالات افتتاحية، أما آرثر سيلدون، مدير التحرير الاول، فكان مساعد باحث لآرنولد بلانت، عالم الاقتصاد الشهير في كلية لندن للاقتصاد قبل أن يصبح رئيس الاقتصاديين في رابطة لمصنعي الخمور. ومن هذا المزيج من الخبرات الأكاديمية والعملية والسياسية والصحفية، جاءت طريقة معهد الشؤون الاقتصادية المميزة للدراسات القصيرة، أو الكرّاسات التي تتضمن أفضل الاقتصاديات (الأمور المتعلقة بالاقتصاد) بلغةٍ إنجليزية حسنة، خالية من الرطانة، أو الإبهام، مكتوبة على الأغلب بيد مجموعة من الأكاديميين أو أشباه الأكاديميين، بلغة سهلة الفهم بالنسبة لرجل الشارع ولكنها مع ذلك مفيدة للخبراء.

في الايام الأولى، كان من العسير أن نجد المؤلفين، ومن العسير ايضاً أن نجمع المال، أو نحصل على عروض صحفية ومبيعات. في بعض الأحيان كان على كل فرد أن يخفض الأقلام لغرض جمع المال، أو أن يلتقط الأقلام بسرعة للاشتراك في تأليف ورقة. وكان أول نجاح واضح لهذه المغامرة، التي ألهمها كتاب "الطريق إلى الرق،" ونصح بها هايك، ونفّذها فيشر وأدارها هاريس وسيلدون، قد تجسد في إلغاء قانون إدامة اعادة البيع عام 1964، الذي كان إصلاحاً رائعاً. إذ أنها وصفت الممارسة السائدة، التي يقوم بها المنتجون بتثبيت أسعار البضائع، على أنها خروج على القانون إذ أنهم، أي المنتجون المصنعون، يطبعون الأسعار بشكل حرفي على الأشياء، وكان الحسم أو التخفيض شيئاً غير شرعي. ولم يكن هناك ما يسمى بالتبضع الجوال. قام هذا التغيير بتحييد صوت الأعمال التجارية الصغيرة وتهميشه، ووضع المحافظين خارجاً لمدة ست سنوات، ولكنه حوّل اقتصاد المملكة المتحدة وسمح لأمة واسعة من أصحاب المتاجر ببسط أجنحتهم. وقد نادت دراسة لمعهد الشؤون الاقتصادية عام 1960 بعنوان "إدامة

أسعار إعادة البيع واختيار أصحاب المتاجر" لكاتبها بيسل يامني بذلك بشكل واضح. تلتها نجاحات أخرى وتنامى دافع المعهد، ولكن ما الذي كان يحدث لهايك وفيشر؟

انتقل هايك راجعاً من شيكاغو إلى أوروبا، وفي كانون الأول عام 1974 استلم جائزة نوبل. كان في الخامسة والسبعين من العمر ولم تكن صحته جيدة، كما أنه كان محبطاً. على كل حال، فإن الجائزة والصك بالمبلغ الكبير جعلاه يشعر بسعادة لا نهاية لها. أما فيشر فقد باع أعماله التجارية في مجال الدجاج بعدة ملايين، ووضع قسماً كبيراً من حصته في مزرعة تجريبية لتربية السلاحف في جزر الكيمان. وعلى كل حال، فقد نجحت التجربة ببراعة، ولكن البيئيين أغلقوا أكبر أسواقه في الولايات المتحدة. رفض الاختباء خلف ستار المسؤولية القانونية المحدودة، فاستخدم موازنة ثروته لتسديد ديونه كلها.

كانت سنة 1974، أي بعد ثلاثين عاماً من صدور "الطريق إلى الرق،" سنة جسيمة بالنسبة لفيشر أيضاً، لأنه كان قادراً على الاستجابة لرجال الأعمال والآخرين من حول العالم ممن لاحظوا أن تأثير معهد الشؤون الاقتصادية متنام، مما دفعهم إلى طلب النصح منه، فكان متفرغاً لمثل هذا العمل، سيما وأنه قد تحرر من هموم وأعباء العمل التجاري.

وهكذا أصبح الريادي، الذي تحول إلى طيارٍ مقاتلٍ، ثم تحول إلى مدرب رماية، ثم إلى تاجر في الأسهم، ثم إلى صاحب مزرعة ألبان، ثم إلى رائد في تربية الدجاج، ثم إلى منقذ للسلاحف، أصبح ناشطاً في حركة السوق الحر، يسافر الى كافة أنحاء العالم ويضع ويدير برامج معهد الشؤون الاقتصادية. التحق أولاً بمعهد فريزر، الذي كان آنذاك لا يزال في بدايته، في فانكوفر، ثم انتقل بسرعة لمساعدة كيرج لندسي ومعهد الدراسات المستقلة في أستراليا، ووظّف ديفيد ثيروكس الذي غادر لتوه من معهد كيتو لانشاء معهد أبحاث الباسيفيك في سان فرانسيسكو، وأعطى دعماً للأخوين بتلر ومادسن سان بيير عندما أسسوا معهد آدم سميث في لندن، وانشأ مع وليام كيسي معهد مانهاتن، حيث جلسا على صناديق التنقل في مكتب خالٍ من أي شيء سوى تلك الصناديق.

واحتاج الأمر إلى عشر سنوات ليولد معهد الشؤون الاقتصادية. ولمدة عشرين عاماً كان هو المعهد الأوحد في العائلة، ولكن بعد ذلك، في ستة أعوام فقط ولدت خمسة معاهد أخرى، ومنذ ذلك الحين بدأ المرح الحقيقي. ففي عام 1981، أنشأ فيشر مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية لتكون نقطة انطلاق ونواة لخلق وتمويل معاهد أخرى. وعند وفاته عام 1988، أحصينا ثلاثين معهداً أو أكثر في عشرين بلداً. وبحلول عام 1991، أصبح لدينا ثمانون معهداً، والآن أحصي مائة من المعاهد في ستة وسبعين بلداً.

ويمكن أن يعزى كل ذلك إلى هذا الخبير الاقتصادي الشاب، وكذلك إلى هذا الكتاب [الذي بين يديك]، النسخة الموجزة لمجلة (ريدرز دايجست)، ولفيشر، ضابط سلاح الطيران الملكي، عبر معهد الشؤون الاقتصادية، ومعاهد آدم سميث، وكيتو، والباسيفيك

للأبحـاث، والدراسـات المستقلة، ومانهـاتن، وفريـزر.. إلـخ، إلـى المعاهد المائة في ستة وسبعين بلداً في يومنا هذا، والتي تسهم معاً في تغيير العالم فعلاً.

ولتوضيح ذلك التأثير، دعوني اختم بقصةٍ من اللورد هاويل (لورد جيلد فورد)، الذي كان أحد الوزراء في الثمانينيات. قد جاء الى مكتبي مؤخراً وأشار إلى طاولة مكتب كبيرة كنت أنجز أعمالي عليها، كان أنثوني قد تبرع بها في أواخر الستينيات. قال هاويل: "أتعلم يا جون، كانت هذه هي الطاولة التي شهدت أول مناقشات جدية لنا حول الخصخصة عام 1968. إلا أن الفكرة أخفقت في السبعينيات، واضمحلت في الثمانينيات، وفي التسعينيات توهجت والتمعت في أرجاء العالم." أجبته: "نعم، توهجت بشكل لامع في العالم حيث أن إيرادات الخصخصة في العام الماضي فقط بلغت 100 مليار دولار للمرة الاولى."

لذا فهي قصة علينا أن نحكيها، وكلها تبدأ من هنا، من هذه النسخة المختصرة لكتاب "الطريق إلى الرق." إقرأوها وتساءلوا عن التغيرات التي قادت إليها: لقد تم تفادي جميع الشقاء والبؤس، وخُلِقَ الازدهار.

جون بلندل

المدير العام لمعهد الشؤون الاقتصادية، لندن
تشرين الثاني 1999

3 مقدمــــة

لنسخة مجلة *ريدرز دايجست*
المختصرة من كتاب "الطريق إلى

كتب هنري هازلت في ***النيويورك تايمز***: "في [الطريق إلى الرق] كتب فريدرك هايك أحد أهم الكتب في جيلنا. فقد أعاد قول وصياغة القضية ما بين الحرية والسلطة لزماننا. وهو دعوة آسرة لجميع المخططين والاشتراكيين من ذوي النوايا الحسنة، ولجميع هؤلاء الديمقراطيين المخلصين والليبراليين في أعماق قلوبهم، لكي يقفوا، وينظروا ويسمعوا."

إن مؤلف الكتاب عالم اقتصاد معروف على الصعيد العالمي. نمساوي المولد، كان مدير المعهد النمساوي لأبحاث الاقتصاد، ومحاضراً لعلوم الاقتصاد في جامعة فيينا إبان ظهور الفاشية في أوروبا الوسطى. عاش في إنجلترا منذ عام 1931 حين اصبح أستاذاً للعلوم الاقتصادية في جامعة لندن للاقتصاد، وهو الآن مواطن بريطاني.

عبّر البروفيسور هايك، بقوة عظيمة وبفعالية الإستدلال، عن تحذيرٍ مروّع للأمريكيين والبريطانيين الذين ينظرون دائماً إلى الحكومة لتوفر مخرجاً للمصاعب والأزمات الاقتصادية التي نعاني منها. وأوضح أن الفاشية، وما يسميه الألمان بـ"الاشتراكية الوطنية"، هي نتائج حتمية للتنامي المتزايد لسيطرة الدولة والتخطيط الاشتراكي الوطني.

وقد كتب جون تشامبرلين محرر كتب هاربر في مقدمةٍ لكتاب "الطريق إلى الرِّق": "إن هذا الكتاب صرخة تحذير في زمن التردد. إنه يقول لنا: قفوا، أنظروا واسمعوا. إن منطقه لا يقبل الجدل، لذا يجب أن يصل إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور."

ملاحظات الغلاف كتبها هايك للطبعة الأولى

- هل هناك مأساة يمكن تصورها أعظم من أن نقوم، ونحن نحاول جاهدين وبكل وعي وإدراك صياغة مستقبلنا بما ينسجم والمثل العليا، بإنتاج العكس تماماً مما كنا نسعى إليه في واقع الأمر؟
- إن الجدل القائل بأن نزعة الألمان الشريرة هي التي قد خلقت النظام النازي يحتمل جداً أن يصبح مبرراً لكي تُفرَض علينا نفس المؤسسات التي خلقت تلك الشرور.
- الشمولية كلمة جديدة تبنيناها لوصف التمظهرات غير المتوقعة، والتي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض رغم ذلك، لما نسميه نظرياً بالاشتراكية.
- في النظام المخطط له جيداً، لا نستطيع أن نقيد الفعل الجمعي بالمهام التي نتفق عليها، ولكننا مجبرون على صنع اتفاقات في كل شيء لكي يتسنى لنا القيام بأي فعل كان.
- كلما ازدادت خطط الدولة، أصبح من العسير جداً على الفرد أن يخطط.
- لا تستطيع الحرية الاقتصادية، التي هي من مستلزمات أية حرية، أن تكون حرية من الهموم الاقتصادية التي يعدنا بها الاشتراكيون، والتي يمكن الحصول عليها فقط من خلال تحرير الفرد ومن الحاجة بنفس الوقت إلى قوة الاختيار: يجب أن تكون حرية النشاط الاقتصادي، وحرية حق الاختيار، التي تستطيع أن تنجز مخاطرة ومسؤولية ذلك الحق في الاختيار

بشكل حتمي.

- إن ما نسيه جيلنا هو أن نظام الملكية الخاصة هو الضمان الأكثر أهمية للحرية، ليس فقط بالنسبة لهؤلاء الذين يملكونها، بل لهؤلاء الذين لا يحوزون عليها وبنفس القدر.
- سوف لن نمنع أبداً الاستخدام التعسفي للسلطة إذا لم نكن مستعدين لتحجيم السلطة بطريقة قد تمنع في بعض الأحيان استخدامها لأغراض محببة.
- سنصبح كلنا رابحين إذا ما استطعنا خلق عالم ملائم لدويلات صغيرة تعيش فيه.
- الحاجة الاولى هي أن نحرر أنفسنا من ذلك الشكل السيء من الظلامية (نزعة الغموض المتعمد) الذي يحاول إقناعنا بأن ما فعلناه في الماضي القريب كان حكيماً جداً أو حتمياً لا يمكن اجتنابه. لا نستطيع أن نصبح أكثر فهماً وحكمة قبل أن نتعلم أن ذلك الكثير الذي قمنا به من قبل كان أحمق جداً.

4 الطريق إلى الرق

(نسخة موجزة نشرتها مجلة *ريدرز دايجست* في نيسان 1945)

أمضى مؤلف هذا الكتاب [فريدرك هايك] نصف حياته بعد سن البلوغ في النمسا، موطنه الأم، في احتكاك مباشر مع الفكر الألماني، أما النصف الآخر، فقد أمضاه في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد أخذ في فتراته الأخيرة يزداد اقتناعاً بأن بعضاً من القوى التي دمرت الحرية في ألمانيا، ما زالت فاعلة النشاط هنا.

لقد عززت الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها الاشتراكيون القوميون التأكيد على أن النظام الشمولي لا يمكن أن يحدث هنا. ولكن، علينا أن لا ننسى أن احتمالية حدوث شيء كهذا في ألمانيا كانت تبدو قبل 15 عاماً من الآن [أي منذ عام 1945] محض خيال، ليس فقط في نظر تسعة أعشار الألمان أنفسهم، بل في نظر المراقب الأجنبي الأشد عداءاً ايضاً.

هنالك العديد من الصفات التي كانت تعتبر حينذاك "ألمانية بشكل نموذجي" وهي الآن مألوفة بنفس المقدار في أمريكا وإنجلترا، إضافة إلى العديد من الأعراض التي تدل على المزيد من التطور في نفس الاتجاه: الاحترام أو التبجيل المتزايد للدولة، والقبول القدري للاتجاهات الحتمية، والتحمس لتنظيم كل شيء (ما نسميه الآن بالتخطيط).

إن صفة الخطر، إن كان ذلك ممكناً، أقل فهماً هنا مما كان عليه الحال في ألمانيا. والمأساة الكبرى التي لم تزل غير منظورة هي أنه في المانيا، قام جمهور واسع من ذوي النوايا الحسنة الذين عبّدوا الطريق، بسياساتهم الاشتراكية، للقوى التي تتصدى لأي شيء يكرهونه. ويدرك القليلون أن ظهور الفاشية والماركسية لم يكن رد فعل ضد الاتجاهات الاشتراكية للفترة السابقة، ولكنه نتيجة لابد منها لتلك الميول. مع ذلك، فمن المؤثر جداً أن العديد من قادة تلك الحركات، من موسوليني نزولاً (بمن فيهم لافال وكويسلنغ) قد بدأوا اشتراكيين وانتهى بهم المطاف فاشيين أو نازيين.

في الديمقراطيات الحالية، يعمل العديد من هؤلاء الذين يكرهون كل مظاهر النازية بكل إخلاص لأجل مُثُلٍ يقود تحقيقها مباشرة إلى الطغيان والتسلط المقيتين. إن معظم الناس الذين تؤثر آراؤهم على التطورات هم اشتراكيون بدرجة أو بأخرى. ويرون بأن حياتنا الاقتصادية لا بد من أن "تتوجه بصورة واعية قصدية،" وأننا لا بد أن نستبدل النظام التنافسي بالتخطيط الاقتصادي. مع ذلك، فهل هناك مأساة يمكن تصوّرها أعظم من أن نقوم، ونحن نحاول جاهدين وبكل وعي وإدراك صياغة مستقبلنا بما ينسجم والمثل العليا، بإنتاج العكس تماماً مما كنا نسعى إليه في واقع الأمر؟

التخطيط والسلطة

على المخططين أن يخلقوا أو يصنعوا السلطة، لكي يحققوا غاياتهم، السلطة التي يفرضها أناس معينون على الناس الآخرين بجسامة لم تعرف من قبل. وسيعتمد نجاحهم على مدى تحقيقهم لهذه السلطة. والديمقراطية عائق أمام هذا القمع للحرية التي يتطلبها الاتجاه المركزي للنشاط الاقتصادي ومن هنا ينجمُ الصِدام بين التخطيط والديمقراطية.

يقع الكثير من الاشتراكيين في الوهم القائل بحرمان الأفراد من السلطة التي يتمتعون بها في النظام الفرداني، وينقلون هذه السلطة إلى المجتمع، وبذلك يطفئون القوة ويخمدونها. إلا أن ما يتجاهلونه هو أننا عندما نركّز السلطة بشكل يجعلها تستخدم في خدمة خطة واحدة فقط، فإن ذلك سيحوّلها ويجعلها تتصاعد بشكل لا محدود. ومن خلال جمع السلطة التي كانت في السابق تمارس وبشكل مستقل من قبل الكثيرين ووضعها في أيدي كيان واحد فقط، فإن ذلك سيخلق منها سلطة أكبر بكثير من أية سلطة وجدت فيه في السابق، وتصل إلى مديات أبعد وأوسع تجعلها تختلف حتى في النوع.

من المضلل جداً الاعتقاد بأن السلطة العظمى التي تمارس من قبل مكتب للتخطيط المركزي سوف "لن تكون أعظم من السلطة التي تمارسها المكاتب الخاصة للمدراء والموجهين بشكل جمعي." إذ ليس هناك من أحد، في المجتمع التنافسي، قادرٌ على ممارسة أي جزء من السلطة التي يمتلكها مكتب للتخطيط الاشتراكي، مهما كان ذلك الجزء بسيطاً. ومن أجل إلغاء مركزية السلطة، لا بد من تقليل المقدار أو الكم المطلق لها، والنظام التنافسي هو النظام الوحيد المصمم لتقليل السلطة التي يمارسها الإنسان على الإنسان إلى أقل قدر ممكن، فمن الذي يستطيع أن يشكك، وعلى نحو جاد، بأن

السلطة التي قد يمارسها عليّ المليونير الذي أعمل لديه هي أقل بكثير جداً من تلك التي يمتلكها أصغر بيروقراطي يفرض سلطة الدولة الإجبارية أو القسرية، والتي يتوقف ويعتمد على حكمتها واختيارها مقدار الحرية المتاحة لي بالعيش والعمل؟

إن أي عامل غير ماهر مهما كان قليل الأجر في هذا البلد يتمتع بحرية للتصرف بحياته وتصريف أموره أكبر بكثير من العديد من أرباب العمل في ألمانيا، أو أفضل بكثير حتى من المهندس الذي يتقاضى أجوراً عالية، أو ممن هو بدرجة مدير في روسيا، وبكل ما تحمله هذه العبارة من معنى. فإذا أراد عاملنا هذا أن يغير عمله أو مكان إقامته، وإذا أراد أن يحترف مهنة ما، أو يتبنى بعض الآراء، أو يقضي وقت فراغه بطريقة معينة، فإنه لن يواجه حينها أية عوائق أو عقبات. ليس هناك من خطر على أمنه الجسدي وحريته، خطر من شأنه أن يقيده من خلال القوة الغاشمة، ويفرض عليه المهمة أو البيئة التي يحددها له رئيس ما. لقد نسي جيلنا أن نظام الملكية الخاصة هو الضمان الأكثر أهمية للحرية. إن السبب الوحيد الذي يجعلنا كأفراد نقرر ما نفعله بملء إرادتنا هو أن السيطرة على وسائل الانتاج مقسمة على العديد من الأفراد الذين يتصرفون بشكل مستقل. فعندما توضع جميع وسائل الإنتاج في يد واحدة فقط، سواء كانت يد المجتمع ككل أو يد المدير، فإن الذي يمارس هذه السيطرة، أياً كان، يمتلك سيطرة تامة علينا. إن ما يسمى بالسلطة الاقتصادية يمكن أن يكون أداة للإكراه أو القسر في أيدي الأفراد، لكنها لا يمكن أن تسيطر على حياة الفرد بالكامل. ولكن عندما تتمركز السلطة الاقتصادية كأداة للسلطة السياسية، فإنها تخلق درجة من الاعتماد الذي قلما نميزه عن العبودية. لقد قيل، والقول أحمد، أن البلد الذي تكون الدولة هي المشغّل الوحيد فيه، فإن المعارضة ستعني الموت البطيء من الجوع.

خلفية للخطر

تعتمد الفردانية، على نقيض الاشتراكية وسائر أشكال الشمولية، على احترام الفرد وللمعتقد القائل بأن من الأفضل أن يكون الناس أحراراً لتنمية مواهبهم وميولهم الفردية. وتنامت هذه الفلسفة التي تطورت بشكل كامل للمرة الأولى في التاريخ خلال عصر التنوير، وانتشرت فيما نسميه اليوم بالحضارة الغربية. وكان الاتجاه العام للتطور الاجتماعي يرمي إلى تحرير الفرد من القيود التي تربطه بالمجتمع الإقطاعي.

ربما كانت النتيجة الأعظم لهذا التحرير لقوى وقدرات الفرد هي التنامي الهائل للعلم. فمنذ أن فتحت الحرية الصناعية الطريق أمام الإستخدام الحر للمعرفة الجديدة، منذ ذلك الحين، منذ أن أصبح من الممكن تجريب كل شيء ــ لا سيما إذا ما وجدنا أن الفرد يتحمل المخاطرة على مسؤوليته الخاصة ــ صَنَع العِلمُ خطوات عظيمة غيرّت وجه العالم في السنوات المائة والخمسين الماضية. وفاقت نتيجة هذا النمو كل التصورات. فأصبح الإنسان قادراً على إشباع آفاق رغباته المتسعة على جميع الأصعدة التي أزيلت منها العقبات والحواجز التي كانت تحد من ممارسة الإنسان لمواهبه البشرية. وفي مطلع القرن العشرين وصل الإنسان العامل في العالم الغربي إلى درجة الارتياح المادي، والأمن والاستقلال الشخصي الذي كان يبدو أشبه بالمستحيل قبل مئة عام من ذلك الحين.

كان تأثير هذا النجاح قد خلق إحساساً جديداً بالقوة لدى الإنسان والتفوق على قدره، كما خلق اعتقاداً وإيماناً بالإمكانات غير المحدودة في تطوير نصيبه من الدنيا ومصيره. واعتبر ما تم تحقيقه ملكية مضمونة وغير قابلة للزوال، يتم الحصول عليها مرة واحدة وإلى الأبد، وأخذ معدل التطور بالتباطئ الشديد. إضافة الى ذلك بدأت المبادئ التي جعلت هذا التطور ممكناً تبدو عائقاً للتطور

السريع، إذ لا بد من التخلص السريع منها. ربما يقال أن نجاح الليبرالية نفسه أصبح سبباً لتدهورها.

لا يستطيع أي شخص عاقل أن يشكك في أن مبادئ القرن التاسع عشر الاقتصادية كانت مجرد بداية ــ وأنه كانت هناك احتمالات جسيمة للارتقاء والتطور في الخطوط التي تحركنا فيها. ولكن حسب الآراء السائدة اليوم، لم تعد القضية قضية كيفية القيام بالاستخدام الأمثل للقوى التلقائية الموجودة في المجتمع الحر. لقد أخذنا على عاتقنا في واقع الأمر مهمة التفريط بهذه القوى واستبدالها بالتوجيه الجمعي "الواعي."

من المؤثر جداً أن يكون هذا الابتعاد عن الليبرالية وهجرانها، سواء تم التعبير عنه بالاشتراكية، أو بالشكل الأكثر راديكالية في صفة *التنظيم* أو *التخطيط*، قد تم في ألمانيا على أكمل وجه. فخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والربع الاول من القرن العشرين مضت ألمانيا قدماً في النظرية الاشتراكية، وتطبيقها على حد سواء، حتى أنه في يومنا هذا انطلقت المناقشة الروسية حيث انتهى الألمان. كان الألمان يهاجمون الليبرالية والديمقراطية والرأسمالية والفردية، حتى قبل النازية بوقت طويل.

وقبل النازية بوقت طويل ايضاً، كان الاشتراكيون الألمان والطليان يستخدمون التقنيات التي استغلها النازيون والفاشيون فيما بعد بشكل مؤثر. إذ أن فكرة الحزب السياسي الذي يعانق كافة فعاليات الفرد من المهد إلى اللحد، والذي يزعم أن يقود آراءه في كل شيء، قد وضعت موضع التنفيذ للمرة الأولى على يد الاشتراكيين.

كما أن الاشتراكيين، وليس الفاشيين، هم من بدأوا بجمع الأطفال في السنوات الغضة من العمر في منظمة سياسية لتوجيه طرق تفكيرهم. وكان الإشتراكيون، وليس الفاشيون، هم أول من فكر بتنظيم الألعاب الرياضية، وكرة القدم والكشافة، في نوادٍ حزبية لا يتعرض فيها الأعضاء للعدوى بالآراء الأخرى. وكان الإشتراكيون هم أول من أصر على أن يميز عضو الحزب نفسه عن الآخرين من خلال صيغ التحيات وأشكال المخاطبة. وكانوا هم من خَلَقَ النمط أو الأنموذج للحزب الشمولي، من خلال تنظيمهم لخلايا ووسائل للإشراف المستمر على الحياة الخاصة. وفي الوقت الذي جاء فيه هتلر إلى السلطة، كانت الليبرالية ميتة في ألمانيا. وكانت الإشتراكية هي من قتلها.

وبالنسبة للكثيرين ممن راقبوا التحول من الإشتراكية إلى الفاشية في الفصول الأخيرة، أصبح الارتباط بين النظامين متزايد الوضوح، ولكن في الديمقراطيات ما زال أغلب الناس يعتقدون بأن الإشتراكية والحرية يمكن أن يتحدا مع بعضهما. ولا يدركون أن الإشتراكية الديمقراطية، تلك المدينة الفاضلة المثالية (اليوتوبيا) لبعض الأجيال الماضية، ليست مستحيلة التحقيق فحسب، بل أن الصراع لأجل الوصول إليها سينجم عن حدوث شيء مختلف تماماً، ألا وهو دمار الحرية نفسها. وكما قالوا وأحسنوا القول: "إن محاولة البشر لجعل الدولة جنة على الأرض هي بالتحديد ما جعل منها جحيماً." من المقلق أن نرى في إنجلترا والولايات المتحدة اليوم نفس القوى وهي تتجمع وتتوحد، ونفس التذمر تقريباً من كل ما هو ليبرالي بالمفهوم التقليدي للكلمة. كانت "الإشتراكية المحافظة" شعاراً، وتحت ظله قام العديد من الكتّاب بتهيأة المناخ الذي نجحت فيه الإشتراكية القومية. والإشتراكية المحافظة هي الاتجاه السائد بيننا الآن.

الطريقة الليبرالية للتخطيط

يدين "التخطيط" بشعبيته إلى حقيقة أن كل فرد يود بالطبع أن نقوم بمعالجة مشاكلنا العامة بأكبر قدر ممكن من البصيرة وبُعد النظر. و ليس الجدل بين المخططين والليبراليين هو بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي علينا أن نوظف التفكير المنظم في التخطيط لقضايانا. بل إنه جدلٌ حول ماهية الطريقة المثلى للقيام بذلك. والسؤال هو ما إذا كان علينا أن نخلق الظروف التي تعطى فيها مبادرات الأفراد ومعرفتهم تقييماً جيداً لكي يستطيعوا التخطيط بنجاح أمثل، أو ما إذا كان علينا توجيه وتنظيم جميع الفعاليات الاقتصادية على ضوء "خارطة بيانية"، بمعنى أن "نوجّه موارد المجتمع بوعي تام لكي تنسجم مع وجهة نظر المخططين الخاصة بخصوص الفرد وما يجب أن يكون لديه."

ينبغي أن لا نخلط بين المعارضة لهذا النوع الأخير من التخطيط والموقف الدوغماتي لسياسة عدم التدخل الحكومي. إن الجدل الليبرالي لا يدعو إلى ترك الأشياء كما هي عليه، بل يفضل القيام بأفضل استخدام ممكن لقوى التنافس كوسيلة لتنسيق الجهود البشرية، ويعتمد هذا الجدل على الاعتقاد بأنه في المواقف التي يمكن فيها خلق تنافس فعّال، فإن ذلك التنافس سيقود جهود الأفراد أفضل من كل الطرق الأخرى. ويؤكد على أنه من أجل جعل التنافس يعمل بشكل مفيد، فإن ذلك يستلزم وجود إطار شرعي معد بعناية، وإن القواعد الشرعية القانونية، القديمة منها والحالية، لا تخلو من عيوب كبيرة.

تعارض الليبرالية استئصال المنافسة واستبدالها بطرق متدنية لقيادة الانشطة الاقتصادية. وتعتبر المنافسة شيئاً سامياً، ليس فقط لأنها الطريقة المعروفة الأكثر كفاءة فحسب، بل لأنها الطريقة الوحيدة التي لا تتطلب تدخل السلطة القسري والعشوائي. إذ أنها

تبطل أو تلغي الحاجة إلى "السيطرة الاجتماعية الواعية" وتعطي الفرد فرصة لكي يقرر ما إذا كانت الآفاق المستقبلية لوظيفة معينة كافية وملائمة لتعوض السلبيات المرتبطة بها أم لا.

إن الاستخدام الناجح للمنافسة لا يحول دون حدوث بعض أنواع التدخل الحكومي. على سبيل المثال، في تحديد ساعات العمل، وفي وجوب إيجاد بعض الترتيبات الصحية، وفي توفير نظام مكثف من الخدمة الاجتماعية ينسجم والمحافظة على روح المنافسة وديمومتها. وهناك أيضاً بعض الميادين التي لا يكون فيها نظام المنافسة عملياً وقابلاً للتطبيق. على سبيل المثال، لا يُمكن حصر الآثار الضارة لإزالة الغابات، أو تأثير دخان المصانع وإرجاعها لمالك ما. ولكن الحقيقة القائلة بأن علينا اللجوء إلى التنظيم المباشر عن طريق السلطة في الحالات التي لا يمكن فيها خلق الظروف اللائقة لعمل المنافسة، لا تبرر قيامنا بقمع المنافسة، حيثما كان بوسعها أن تعمل. ولأجل خلق ظروف يمكن فيها للمنافسة أن تكون مؤثرة قدر المستطاع، ولأجل منع الخداع والاحتيال، ولأجل كسر الاحتكارات، فإن تلك المهام توفر مجالاً واسعاً وغير مشكوك فيه لنشاط الدولة.

إلا أن هذا لا يعني أنه من الممكن إيجاد "حلّ وسط" بين المنافسة والتوجيه المركزي، على الرغم من أن ذلك يبدو منطقياً جداً للوهلة الاولى، أو أنه يروق للناس المتعقلين. إن الاستدلال المنطقي المجرد كثيراً ما يثبت أنه خدّاع في هذا المجال. فعلى الرغم من أن المنافسة يمكن أن تحمل مزيجاً من التنظيم، إلا أنها لا يمكن أن تندمج مع التخطيط وبأية درجة كانت دون أن يتناقص دورها كمرشدٍ فعال للإنتاج. إن كلاً من المنافسة والتوجيه المركزي سيصبحان أداتين فقيرتين، وغير مناسبتين، إذا لم يكونا كاملين، وإن المزج بينهما يعني أن أي منهما سوف لن يكون فاعلاً.

إن التخطيط والمنافسة لا يندمجان مع بعضهما إلا من خلال التخطيط للمنافسة، وليس من خلال التخطيط ضد المنافسة. إذ أن التخطيط الذي نوجه ضده كل نقدنا هو فقط التخطيط ضد المنافسة.

اليوتوبيا العظمى

ليس هناك من شكٍّ في أن معظم هؤلاء الذين يطالبون بالتوجيه المركزي لكل الفعاليات الاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية، ما زالوا يعتقدون أن الإشتراكية والحرية الفردية يمكن أن يندمجا مع بعضهما. مع ذلك، فإن الإشتراكية قد عُرِفَت منذ القدم، ومن قبل العديد من المفكرين على أنها التهديد الأخطر للحرية.

نادراً ما يتذكر الناس الآن أن الإشتراكية قد كانت في بداياتها سلطوية بكل وضوح. فقد بدأت، بكل صراحة، كرد فعل ضد ليبرالية الثورة الفرنسية. ولم يكن لدى الكتّاب الفرنسيين الذين أرسوا دعائمها أي شك بأن أفكارهم لا يمكن أن تطبق إلا من خلال حكومة دكتاتورية قوية. وتنبأ أول المخططين في العصر الحديث، وهو سانت سايمون، أن هؤلاء الذين لا يطيعون مكاتب التخطيط التي اقترحها سيعاملون "معاملة القطيع."

لم يرَ أحدٌ بوضوح أكثر من المفكر السياسي العظيم دي توكيفيل أن الديمقراطية تقف مع الإشتراكية في صراع غير قابل للمهادنة إذ قال: "إن الديمقراطية توسع من آفاق حرية الفرد." وقال سنة 1848: "إن الديمقراطية تعطي كل القيمة الممكنة لكل إنسان، بينما تجعل الإشتراكية من كل فرد مجرد عميل، أو مجرد رقم. ليس بين الديمقراطية والإشتراكية من وجه تشابه سوى كلمة واحدة فقط

هـي: المـساواة. ولكـن لاحـظ الفـرق: بينمـا تـسعى الديمقراطيـة إلـى المساواة في الحرية، تسعى الإشتراكية إلى المساواة فـي القيـود وفـي العبودية."

ولأجل تهدئـة هذه المخـاوف والـشكوك وطمأنتهـا، ولـربط أقوى الدوافع السياسية بها ــ ألا وهو التوق إلى الحرية ــ بدأت الإشتراكية فـي اسـتغلال وعودهـا بــ"حريـة جديـدة،" وبـشكل متزايـد. وكانـت الإشتراكية لتجلب "الحريـة الاقتـصادية" التـي مـن دونهـا "لا تـستحق الحرية السياسية مشقة السعي لتحقيقها."

وليصبح هذا النقاش منطقيـاً ومعقـولاً، تعرضـت كلمـة "حريـة" إلى تغيير مـاكر فـي المعنـى. إذ كانـت هـذه الكلمـة تعنـي فـي الـسابق الحرية من القسر والإكراه، ومـن الـسلطة العشوائية التـي يمارسـها الآخرون. أما الآن فقد جعلوهـا تعنـي الحريـة مـن الحاجـة، الإنعتـاق من الإكراه والقسر الذي تفرضه الظروف التي ستقوم حتمـاً بتحجيم حرية الاختيار أمامنا. وبهذا المفهوم ليست الحرية، دون شك، سوى إسم آخر للسلطة أو الثروة. والمطالبة بالحرية ليست سوى إسم آخر للمطالبة القديمة بتوزيع الثروات.

لقد ترك معظم الطلبة والدارسون لهذه المشكلة الادعـاء القائـل بأن الاقتصاد المخطط سيقود إلـى إنتـاج أكبـر مـن ذلـك الـذي يـوفره النظام التنافسي. مع ذلك، فإنـه ذلـك الأمـل الزائـف الـذي يقودنـا إلـى طريق التخطيط شأنه شأن الكثير من الأشياء الأخرى.

على الرغم من أن وعـود الإشـتراكيين الجـدد بـالحريـة العظمـى حقيقيـة وصـادقة، شـهدت الـسنوات الأخيـرة المراقـب تلـو المراقـب الـذين أعجبـتهم نتـائج الإشـتراكية وتبعاتهـا غيـر المـسبوقة وغيـر

المتوقعة، ألا وهي التشابه الكبير وغير الطبيعي بين "الشيوعية" و"الفاشية" وعلى مختلف الأصعدة.

وكما عبر الكاتب بيتر دراكر عام 1939، "إن الانهيار التام للاعتقاد بإمكانية تحقيق الحرية والمساواة عن طريق الماركسية قد أجبر روسيا على المضي في نفس الطريق صوب المجتمع الشمولي للعبودية وعدم المساواة الذي سارت به ألمانيا. ليس لأن الشيوعية والفاشية متشابهتان أساساً. فالفاشية هي المرحلة التي وصلنا إليها بعد أن أثبتت الشيوعية أنها محض وهم، وقد أثبتت ذلك فعلاً في روسيا كما في المانيا ما قبل هتلر."

وليس المظهر الفكري والذهني للقضية، ولا الدرجة في الحركتين الشيوعية والفاشية في ألمانيا ما قبل عام 1933 بأقل شأناً وأهمية. فالسهولة النسبية التي يستطيع أن يتحول بها الشيوعي الشاب إلى نازي والعكس، كانت ولم تزل شيئاً معروفاً، لاسيما بين أوساط القائمين بالدعاية والمبشرين في الحزبين. وقد تصادم الشيوعيون والنازيون مع بعضهم البعض أكثر من صدامهم مع أي حزب آخر، وذلك لأنهما يتنافسان على نفس النوع من العقل ويعكسان لبعضهما البعض مقت الهرطقة. وتبين ممارساتهما مدى ارتباطهما الوثيق وتداخلهما. وكان العدو الحقيقي بالنسبة لكليهما هو ذلك الإنسان الذي لا يشبهونه بشيء، ألا وهو الليبرالي التقليدي. فبينما يرى النازي في الشيوعي جندياً يمكن أن ينخرط في صفوفه النازية، ويرى الشيوعي في النازي مثل ذلك، ويرى كلاهما في الإشتراكي الشيء نفسه، لأن الأخير مصنوع من نفس الخام، يبقى كلاهما مدركاً تماماً بأنه لن يكون بينهما وبين هؤلاء المؤمنين بالحرية الفردية أي نوع من المهادنة أو المساومة.

إن ما وعدونا به كطريقٍ للحرية هو في حقيقة الأمر طريق سريع للعبودية. إذ ليس من الصعب أن نرى ما الذي يمكن أن تكون

عليه النتائج عندما تباشر الديمقراطية منهجاً في التخطيط أو تتبناه. سيتم حينها وصف الهدف من التخطيط ببعض المصطلحات الغامضة مثل "الرخاء العام." وسوف لن يكون هناك اتفاق حول الأهداف التي لا بد من الوصول إليها، وسيكون أثر اتفاق الناس على وجوب التخطيط المركزي، دون اتفاقهم على الأهداف والغايات، سيكون أشبه بهؤلاء الذين يتفقون على الذهاب برحلةٍ مع بعضهم دون الاتفاق على المكان الذين سيذهبون إليه، وستكون النتيجة انهم جميعاً قد يجبرون على الذهاب في رحلة معظمهم لا يريدها إطلاقاً.

لا يمكن للتجمعات الديمقراطية أن تعمل عمل وكالات التخطيط. إذ أنها لا تستطيع أن تنجم عن اتفاقات على كل شيء— على الاتجاه الشامل لموارد الأمة ـ لأن عدد سبل أو سياقات العمل سيؤلف حشداً كبيراً. حتى وإن استطاع مؤتمر معين الاتفاق على خطة معينة، من خلال التقدم خطوة خطوة، فإنه في نهاية الأمر سوف لن يرضي أحداً بالتأكيد.

كما أن كتابة خطة اقتصادية على هذه الشاكلة، ستكون أقل حظاً في النجاح، وأقل معقولية من تخطيط حملة عسكرية عن طريق المنهج الديمقراطي، على سبيل المثال. وكما هو الحال في الخطط الاستراتيجية، سيكون تفويض الأمر للخبراء شيئاً لا بد منه. ولكن حتى وإن نجحت ديمقراطية ما، عبر هذه الذريعة، في تخطيط كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي، فستبقى هنالك ثمة مشكلة عليها أن تواجهها، ألا وهي توحيد ودمج هذه الأجزاء المنفصلة في وحدة عضوية واحدة. وسيكون هناك طلبٌ قوي ومتزايد على ضرورة إعطاء مكتب معين أو شخص معين، بعض الصلاحيات ليتصرف بهذا الأمر على مسؤوليته. إن الحاجة أو الطلب على دكتاتور اقتصادي لهو مرحلة مميزة في الحركة صوب التخطيط.

لذا فإن الكيان التشريعي سيتناقص حتى الوصول الى اختيار بعض الأشخاص الذين سيمتلكون عملياً السلطة المطلقة. وسيميل النظام برمته صوب هذا النوع من الدكتاتورية التي سيجري فيها إعادة انتخاب رأس الحكومة بين حين وآخر لمنصبه بالاقتراع الشعبي العام، ولكن طالما كان يمتلك زمام كامل القوة والسلطة في يديه، فإن نتيجة التصويت ستمضي في الاتجاه الذي يريده هو.

يقود التخطيط الى الدكتاتورية، لأن الأخيرة هي الأداة الأكثر فعالية للإكراه أو القسر، وهي بهذا، أساسيةٌ ولا مناص منها إذا ما أريد للتخطيط الواسع النطاق أن يكون ممكناً. ليس هنالك من تبرير للاعتقاد السائد بأنه طالما كانت السلطة تُمنَح عن طريق الإجراءات الديمقراطية، لا يمكنها، أي السلطة، أن تكون عشوائية، وليس مصدرها هو الذي يمنعها من أن تكون عشوائية. ولأجل أن تكون السلطة خالية من الصفات الدكتاتورية، لا بد من أن تكون محددة، وليست مطلقة.

إن "دكتاتورية البروليتاريا" الحقيقية، حتى وإن كانت ديمقراطية الشكل، ربما ستؤدي إلى تدمير الحرية الشخصية بشكل تام شأنها بذلك شأن أي حكم فردي أوتوقراطي مستبد، إذا ما أخذت على عاتقها التوجيه المركزي للنظام الاقتصادي.

لا يمكن للحرية الفردية أن تنسجم وتتوافق مع سيادة غايةٍ واحدة تخضع لها إرادة المجتمع برمته وبشكل مستمر. وقد عشنا هذه الحقيقة إلى حد معين في زمن الحرب، عندما أصبح إخضاع كل شيء تقريباً لحاجة الحرب الملحة والمتزايدة ثمناً اشترينا به حريتنا على المدى البعيد. إلا أن الشعارات التقليدية القائلة بضرورة القيام بما تعلمناه من زمن الحرب لخدمة أغراض زمن السلم هي عبارات مضللة، إذ أن من المعقول أن نضحي بالحرية لفترة وجيزة لأجل ضمانها في المستقبل، ولكن التضحية بالحرية على الدوام

لخدمة مصلحة الاقتصاد المنظّم هو أمر مختلف تماماً.

وبالنسبة لهؤلاء الذين راقبوا التحوّل من الإشتراكية إلى الفاشية في الفترات القريبة الماضية، كانت العلاقة واضحة ما بين الإثنين. إن تحقيق البرنامج الاشتراكي يعني فيما يعنيه، دمار الحرية. فالإشتراكية الديمقراطية، تلك اليوتوبيا (المدينة المثالية) للأجيال القليلة السابقة، هي ببساطة شيء غير ممكن التحقيق.

لماذا يصل الأسوأ إلى القمة؟

لا شك أن النظام "الفاشي" الأمريكي أو الإنجليزي سيكون مختلفاً عن النماذج الإيطالية أو الألمانية. لا شك أنه إذا ما حدث التغيير دون عنف وسفك دماء، فإننا سنحصل على نوع أفضل من القادة. لكن هذا لا يعني أن نظامنا الفاشي سيُثبت في نهاية الأمر أنه مختلف جداً وأقل قسوة من تلك الأنماط. هنالك الكثير من الأسباب التي تجعلنا نؤمن بأن الصفات السيئة للانظمة الشمولية هي ظواهر لا بد للشمولية من إنتاجها عاجلاً أم آجلاً.

ومثلما يواجه رجل الدولة أو المسؤول الحكومي الديمقراطي الذي يَشرَعُ في وضع خطط للحياة الاقتصادية، أحد الأمرين، أما أن يمارس بعض السلطة الدكتاتورية أو أن يترك خططه، كذلك هو الأمر مع القائد الشمولي الذي سيجد نفسه حالاً، أمام الاختيار بين الفشل، أو عدم الاكتراث بالأخلاق الاعتيادية. ولهذا السبب بالذات يكون القساة وعديمي الرحمة أكثر قابلية للنجاح في المجتمع الذي يميل إلى الشمولية. إن الذي لا يرى هذا الأمر، لم يفهم بعد اتساع الفجوة التي تفصل الشمولية عن الحضارة الغربية القائمة أساساً على الفردانية.

على القائد الشمولي أن يجمع حوله مجموعة من هؤلاء المستعدين طوعاً للخضوع لذلك النظام الذي سيفرضونه بالقوة على الناس الآخرين. إن الحقيقة القائلة بأن الاشتراكية لا يمكن تطبيقها إلا بالأساليب التي لا يحبذها معظم الاشتراكيين، هي بالطبع الدرس الذي تعلمه العديد من المصلحين الاشتراكيين في الماضي. لقد كانت الأحزاب الاشتراكية القديمة مسكونة ومأخوذة بنماذجها الديمقراطية المثالية، إذ لم تكن لديها القسوة المطلوبة للقيام بمهمتها المنشودة. ومن المميز أنه في كل من ألمانيا وإيطاليا، كان نجاح الفاشية مسبوقاً برفضٍ لأن تتولى الأحزاب الاشتراكية مسؤوليات الحكومة. كانوا رافضين تماماً لاستخدام الأساليب التي أشاروا إليها. وكانوا يأملون حدوث معجزة تجعل الأغلبية تتفق على خطة تنظيم المجتمع برمته. بينما تعلم الآخرون الدرس الذي يفيد بأن الأمر لم يعد يخصّ ما يتفق عليه الأغلبية في المجتمع المخطَّط، بل ما تكون عليه المجموعة الأوسع التي يتفق أعضاؤها على اختيار اتجاه موحد لتسير فيه كل الشؤون الممكنة.

هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تجعل مجموعة واسعة كهذه، تمتلك أفكاراً متشابهة تقريباً لا تُشكّل من قبل أفضل عناصر المجتمع بل من أسوأها.

أولاً، كلما ازداد التحصيل العلمي أو ارتفع ذكاء الأفراد، أصبحت أذواقهم وآرائهم أكثر تمايزاً. إذا ما أردنا أن نجد درجة عالية من التناغم والاتساق، علينا أن نهبط إلى مناطق المعايير الأخلاقية والذهنية المتدنية، حيث تسود الغرائز الأكثر بدائية. وهذا لا يعني أن غالبية الناس يمتلكون معايير أخلاقية واطئة، بل يعني أن القسم الأكبر من الناس من ذوي القيم المتشابهة جداً هم من هؤلاء الواطئين في معاييرهم الأخلاقية والفكرية.

ثانياً، طالما أن هذه المجموعة ليست واسعة بما فيه الكفاية لإعطاء وزن لجهود القائد، سيحاول أن يزيد من أعدادهم من خلال استقطاب المزيد وكسبهم لمنهجه أو معتقده البسيط. فعليه أن يكسب دعم الطيعين والساذجين، من الذين لا يمتلكون معتقدات أو قناعات قوية خاصة بهم، والذين يكونون مستعدين لقبول الأنظمة الجاهزة من القيم بمجرد أن طرقت أسماعهم بصوت عالٍ وبشكل متكرر. وسيكون هؤلاء الذين تسهل السيطرة على أفكارهم الغامضة المشكّلة بشكل منقوص والذين تكون مشاعرهم قابلة للإثارة هم الذين يضخمون وينفخون درجات ومراتب الحزب الشمولي.

ثالثاً، على القائد أن يناشد نقطة ضعفٍ إنسانية ويركز عليها لأجل أن يوحّد كياناً متماسكاً من المؤيدين. ويبدو أن من السهل أن يتفق الناس على برنامج سلبي ــ على كره عدو معين، أو على حسد تطور طرف ما ــ أكثر من اتفاقهم على برنامج أو مهمة إيجابية.

وبالتالي فإن التناقض ما بين الـ"نحن" والـ"هم" كثيراً ما يستخدم من قبل هؤلاء الذين ينشدون ولاء الجماهير الواسعة. قد يكون العدو داخلياً، كاليهود في ألمانيا، أو الكولاك في روسيا، وقد يكون خارجياً أيضاً. وفي أي من الحالين، فإن لهذا الأسلوب فائدة كبرى في إعطاء القائد مجالاً من حرية التصرف أوسع مما يصنعه أي برنامج إيجابي.

يعتمد التطور في أية مجموعة أو حزب شمولي على الرغبة في القيام بأشياء غير أخلاقية. فالمبدأ القائل بأن الغاية تبرر الوسيلة، والذي يعتبر في الأعراف الفردانية إلغاءً لكل الأخلاق، ينظر إليه على أنه قاعدة سامية قي الأخلاقيات الجمعية. في الواقع ليس هنالك من شيء فعلاً لا يكون الفرد، الثابت بآرائه الجمعية، مستعداً للقيام به إن كان "يخدم مصلحة الجميع" ، لأن ذلك هو المحك الوحيد الذي لا بد من القيام به.

وبمجرد أن نعترف بأن الفرد هو مجرد أداة لخدمة غايات كيان أعلى يدعى "المجتمع"، أو الأمة، فإن معظم هذه الصفات الشمولية التي ترعبنا ستتبع وستحدث بالضرورة. ومن وجهة النظر الشمولية، يكون التعصب والقمع الوحشي للمعارضة، والخداع والتجسس، وعدم الاحترام الكامل لحياة وسعادة الفرد أشياء أساسية وحتمية لا مناص منها. لقد أصبحت الممارسات التي تثير كل مشاعرنا، مثل إعدام الرهائن، أو قتل المرضى والمسنين، تعامل على أنها قضايا نفعية؛ وأصبحت أعمال التطهير العرقي وترحيل مئات الآلاف أدوات لسياسة يقرها ويؤيدها الجميع تقريباً، ما عدا الضحايا.

ولأجل أن يكون عوناً مفيداً في تشغيل الدولة الشمولية، لا بد للفرد من أن يكون مهيأ لكسر كل القواعد الأخلاقية التي سبق وأن عرفها أو التزم بها، إن كان ذلك ضرورياً لتحقيق الغاية أو الهدف المحدد له. وفي الماكنة الشمولية، عادة ما تكون هناك فرص خاصة للقساة وعديمي الرحمة. فلا المخابرات الألمانية (الغوستابو) ولا إدارة المعتقلات السياسية، ولا وزارة الدعاية ولا مقرات التعذيب الألمانية (أو نظيراتها الروسية) هي أماكن لممارسة المشاعر الإنسانية. مع ذلك، فإن الطريق إلى المناصب في الدولة الشمولية يمر عبر وظائف في هذه الأماكن.

لاحظ أحد الاقتصاديين الأمريكيين بشكل دقيق، وهو البروفيسور فرانك نايت، أن السلطات في الدولة الشمولية "تقوم بهذه الأشياء شاءوا أم أبوا، وأن إمكانية أن يكون رجال السلطة أفراداً يكرهون امتلاك السلطة وممارستها على الآخرين تشبه كثيراً إمكانية أن يقوم شخص رقيق للغاية بعمل الجلاد في مزرعة من مزارع العبيد."

ولابد من الإشارة إلى نقطة أخرى؛ إن الشمولية تعني نهاية الحقيقة أو الصدق. فمن أجل أن يعمل النظام الشمولي بشكل

مناسب، لا يكفي أن يُجبر الجميع على العمل لتحقيق أهداف يختارها رجال السلطة، بل من الأساسي والضروري أن يتبنى الناس تلك الأهداف ويعتبرونها أهدافهم الخاصة. ويتأتى ذلك من خلال الدعاية، ومن خلال السيطرة التامة على جميع مصادر المعلومات.

إن الطريقة الأكثر تأثيراً لجعل الناس يتقبلون مصداقية تلك القيم التي يخدمونها هي إقناعهم أنها (أي القيم) تشبه تماماً القيم التي نشأوا عليها وما زالوا يحملونها على الدوام، ولكنهم لم يكونوا يدركونها ويفهمونها بالشكل المناسب فيما مضى. إن أفضل الوسائل ملائمةً للقيام بذلك هي استخدام الكلمات القديمة ولكن في معانٍ مختلفة، أو تغيير معانيها. هنالك القليل من الصفات التي تحملها الأنظمة الشمولية والتي تكون مضللةً ومربكةً للمراقبين الساذجين ولكنها في الوقت ذاته مميزةً للمناخ الفكري برمته كما هو حال هذا القلب التام للغة الكلام.

وأسوأ من عانى في هذا الخصوص هي كلمة "الحرية." فهي تستخدم بحرية واسعة في الدول الشمولية كما تُستخدم في أي مكان آخر. والحق أننا نستطيع القول أنه أينما تعرضت الحرية التي نعرفها للتدمير، فإن ذلك يتم باسم حرية جديدة موعودة للجماهير. وحتى في صفوفنا، هناك من يعدنا "بحرية جمعية" شأنها في التضليل شأن أي شيء يقوله السياسيون الشموليون. إن الحرية الجمعية ليست حرية لأعضاء المجتمع، بل هي الحرية المطلقة للمخطط (الشخص الذي يرسم الخطة) ليفعل ما يشاء بالمجتمع. إن هذا خلط بين الحرية والسلطة التي تمارس إلى أقصى الحدود.

ليس من الصعب أن تُحرم الأغلبية العظمى من الفكر المستقل. ولكن الأقلية التي ستحتفظ بنزعة الانتقاد يجب أن تجبر على السكوت ايضاً. كما أن النقد العلني بل حتى تعابير التشكيك يجب أن تُقمع لأنها تميل إلى إضعاف النظام الحاكم. وكما أورد سدني وبياتريس ويب في

تقريرهما عن الحال في كافة المؤسسات الروسية: "حينما يستمر العمل وخلال ساعاته، يكون أي تعبير عن التشكيك بإمكانية نجاح الخطة مظهراً من مظاهر عدم الولاء، بل الخيانة، بسبب التأثير الممكن لذلك التعبير على عزيمة سائر العاملين وجهودهم."

وتتسع السيطرة لتشمل حتى تلك المواضيع التي تبدو عديمة الأثر السياسي. فالنظرية النسبية، على سبيل المثال، قد هوجمت على أنها "هجوم يهودي على أسس الفيزياء المسيحية والجرمانية" ولأنها "في صراع مع المادية الجدلية والمعتقد الماركسي." يجب أن تستقي كل فعالية مبرراتها من غاية اجتماعية واعية. يجب أن لا يكون هناك أي نشاط تلقائي غير موجه أو غير مقاد، لأنه قد يسفر عن نتائج لا يمكن التنبؤ بعواقبها الوخيمة، نتائج لم تنوه الخطة عنها.

كما يتسع المبدأ ليشمل حتى الألعاب والتسلية. وأترك للقارئ أن يحزر المكان الذي يجري فيه التأديب الرسمي لهؤلاء الذين يلعبون الشطرنج، وذلك "لأننا يجب أن نقضي على حيادية الشطرنج مرة واحدة وإلى الأبد. علينا أن نشجب جميع صيغ الشطرنج من أجل الشطرنج."

وربما تكون الحقيقة الأكثر إنذاراً بالخطر هي أن السخط على الحرية الفكرية أو الذهنية لا يظهر عندما يؤسس النظام الشمولي، بل هو موجود في كل مكان بين هؤلاء الذين اعتنقوا مذهباً شمولياً. إن أسوأ وأقسى أنواع القمع يغتفر إذا ما ارتُكبَ باسم الاشتراكية، كما يُمَجّدُ التعصب ضد الأفكار المعارضة بشكل علني. إن مأساة الفكر الشمولي تكمن في أنه يبدأ بإعلاء العقل وينتهي بتدمير العقل.

هناك جانب من جوانب التغيير في القيم الأخلاقية جاء من خلال تطور أو ارتقاء "الجمعية" التي توفر غذاءً خاصاً للفكر. وهي أن الفضائل التي كثيراً ما نقلل من شأنها في بريطانيا وأمريكا هي بالضبط ما يعتبره الانجلوساكسونيون موضع فخرهم وكبريائهم، والتي يتفوقون بها عموماً كما هو معروف عنهم. وتلك الفضائل هي الاستقلال والاعتماد على الذات، والمبادرة الفردية والمسؤولية المحلية، والاعتماد الناجح على النشاط الطوعي، وعدم التدخل بشؤون الجار والتسامح مع المختلف أو المغاير، والتشكيك السليم بالقوة والسلطة.

إن جميع التقاليد والمؤسسات التي شكلت الملامح الوطنية والمناخ الأخلاقي لإنجلترا وأمريكا تقريباً هي تلك التي يحاول تقدم الانظمة الجمعية وميولها المركزية أن يدمرها ولا يدّخر وسعاً لذلك.

التخطيط نقيضاً لحكم القانون

ليس هناك من شيء يميز بوضوح البلد الحر من البلد الذي يرزح تحت حكومة عشوائية أكثر من ملاحظتنا لبعض المبادئ العظيمة التي تسمى بحكم القانون في البلد الحر. وإذا ما جردناه من الاصطلاحات التقنية، فإن ذلك المصطلح يعني أن الحكومة تكون في كافة أفعالها مقيدة بضوابط وقواعد محددة ومعلنة مسبقاً، قواعد تجعل من الممكن التنبؤ، وبقدر لا بأس به من التأكيد، بكيفية استخدام السلطة لقواها القسرية في بعض الظروف المعينة، وكيفية تخطيط شؤون الفرد على أساس معرفته. لذا فإن الفردَ حرٌ في السعي لتحقيق أغراضه الخاصة، ضمن الأصول المعروفة للعبة، وهو متأكد من أن قوى الحكومة سوف لن تستخدم بشكل متعمد لإحباط جهوده.

يتضمن التخطيط الاقتصادي الإشتراكي عكس هذا تماماً. فالسلطة التخطيطية لا تستطيع أن تلزم نفسها مسبقاً بأية قواعد عامة يمكن أن تمنع عشوائيتها. فالحكومة عندما تقرر عدد الحيوانات التي يجب تربيتها، أو عدد الباصات التي يجب تشغيلها، أو أي مناجم الفحم ينبغي تشغيلها، أو ما هو السعر الذي تباع فيه الأحذية، فإن هذه القرارات لا يمكن أن تُثبّت بشكل مسبق لتُطَبّق على فترات طويلة. فهي تعتمد بشكل حتمي على الظروف الآنية، وفي صنع مثل هذه القرارات يكون من الضروري دائماً الموازنة، شيء ضد آخر، مصالح الأشخاص المتنوعين ومصالح الجماعات.

وفي النهاية لا بد أن تُحدّد وجهات نظر البعض وتبت في أي المصلحتين أهم، ويجب أن تصبح وجهات النظر تلك جزءاً من قانون الأرض. لذا فإن الحقيقة المألوفة هي أنه كلما ازداد تخطيط الدولة أصبح تخطيط الفرد أكثر صعوبة.

إن الفرق بين النوعين من القواعد مهم جداً. إنه يشبه الفرق ما بين توفير نقاط دلالة أو إشارات، وبين إعطاء الأوامر للناس بأن يختاروا طريقاً ويسلكونه. إضافة إلى ذلك، لا تستطيع الحكومة مطلقاً أن تكون حيادية في ظل التخطيط المركزي. فالدولة لم تعد تلك القطعة من الماكنة النفعية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد على الوصول إلى أقصى درجات التطور لشخصياتهم الفردية، بل أصبحت مؤسسة تميّز عن عمد بين الحاجات الخاصة للناس على اختلاف مشاربهم، وتسمح لرجل معين أن يفعل ما لا تسمح به للآخرين. عليها أن تحدد من خلال القانون الشرعي المدى الذي يجب أن يكون عليه ثراء وحسن حال بعض الناس، وما الذي يُسمحُ للآخرين بامتلاكه.

إن حكم القانون، وغياب الامتيازات الشرعية لأناسٍ معينين تحددهم السلطة، هي ما يضمن المساواة أمام القانون الذي هو نقيض "الحكومة العشوائية" تماماً. من المهم والمؤثر أن الإشتراكيين (والنازيين) كثيراً ما يحتجون على العدالة الشكلية "فقط" ويعترضون على القوانين التي ليس فيها وجهات نظر حول مدى الثراء الذي ينبغي أن يكون عليه البعض، ويطلبون "جعل القانون اشتراكياً" ويهاجمون استقلال القضاة والقضاء.

في المجتمع المخطط، يقوم القانون بتحديد ما الذي يبقى اعتباطياً وعشوائياً لكافة الأهداف والغايات. فإذا قال القانون إن للمكتب الفلاني أو السلطة الفلانية أن تفعل ما تشاء، فإن أي شيء يقوم به المكتب أو السلطة سيكون شرعياً، ولكن تلك الأفعال لا تكون خاضعة لحكم القانون بالتأكيد. فمن خلال إعطاء الحكومة سلطات مطلقة، تصبح أكثر القواعد والقوانين اعتباطيةً أشياء شرعية، وبهذه الطريقة تقوم الديمقراطية ببناء أكبر وأشمل استبداد يمكن أن يخطر ببالنا.

لقد تطوّر حكم القانون بوعي خلال العصر الليبرالي فقط وهو أحد اعظم الانجازات. فهو التجسيد الشرعي للحرية. وكما قال عمانويل كانط: "الانسان حر إن لم يكن بحاجة إلى أن يطيع أي شخصٍ سوى القانون."

هل التخطيط "شيءٌ حتميّ"؟

من الأشياء الموحية والتي تبعث على السرور أن قليلاً من المخططين اليوم مقتنعون بالقول بأن التخطيط شيء محبب. ويؤكد معظمهم على أننا الآن مضطرون لها نتيجة لظروف خارجة عن سيطرتنا.

من الجدالات التي كثيراً ما نسمعها هي أن تعقيدات الحضارة الحديثة قد خلقت مشكلات جديدة لا نستطيع معها أن نطمح إلى التعامل الفعّال دون اللجوء إلى التخطيط المركزي. ويستند هذا الجدل على فهم خاطئ لآلية التنافس. إن تعقيد الظروف الحديثة بحد ذاته يجعل التنافس الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحصول على التنسيق التام للقضايا.

ليست هناك ثمة صعوبة حول قضية السيطرة اللائقة أو التخطيط في الظروف التي تكون من البساطة بحيث تسمح لشخص واحد أو مكتب واحد أن يستعرض، وبشكل فعال، جميع الحقائق، ولكن بتعدد العوامل التي يجب أخذها بنظر الاعتبار وتعقيدها، لم يعد بمقدور أي مركز واحد أن يتتبع مساراتها جميعاً. إن الظروف المتحولة وغير الثابتة للعرض والطلب، لا سيما فيما يتعلق ببعض البضائع، لا يمكن معرفتها بالكامل كما لا يمكن تشتيتها وتفريقها بالسرعة الكافية، من قبل أي مركز كان.

أما في ظلّ نظام المنافسة حصراً، وليس أي نظام اقتصادي آخر، فيقوم نظام الأسعار بتسجيل كل البيانات ذات العلاقة، وبشكل آلي. ومثلما يقوم المهندس بمراقبة بعض القياسات، يستطيع أصحاب المبادرة أن ينظّموا فعالياتهم، ويكيّفونها بما يتماشى مع أنشطة زملائهم، من خلال مراقبة ومقارنة حركة عدد قليل نسبياً من الأسعار.

وبالمقارنة مع هذه الطريقة لحل المشكلات الاقتصادية من خلال إقصاء المركزية (اللا مركزية) إضافة إلى التنسيق الآلي من خلال نظام الأسعار، تبدو طريقة التوجيه المركزي خرقاء متخلفة وقصيرة النظر. وليس من المبالغ فيه القول أنه لو كان الاعتماد على التخطيط المركزي هو لأجل نمو نظامنا الصناعي وتطويره،

لما وصل الأخير إلى الدرجة التي وصل إليها من التمييز والمرونة. لقد كانت الحضارة الحديثة ممكنة لأنها لم تكن مضطرة أو مجبرة لأن تتكون وتخلق بشكل واعٍ ومخطط له. لقد ذهب تقسيم العمل إلى أبعد مما كان يمكن التخطيط له. إن أي عضو إضافي في التعقيد الاقتصادي البعيد عن ضرورة وسيطرة التوجيه المركزي يجعل حتمية أسلوب المنافسة، وعدم الاعتماد على السيطرة القصدية، أمراً أكثر أهمية من السابق.

كما يذهب البعض أيضاً إلى أن التغيرات التكنولوجية جَعَلَت المنافسة أمراً مستحيلاً في عدد متزايد من المجالات، و الشيء الوحيد أمامنا هو أن نختار بين أمرين؛ أما سيطرة الاحتكارات الخاصة على الإنتاج أو توجيه الحكومة. وعلى كل حال، لا يبدو التزايد في الاحتكار نتيجة ضرورية لتنامي التكنولوجيا قدر كونه نتيجة للسياسات التي تمارسها معظم البلدان.

إن الدراسة الأكثر استيعاباً وشمولاً لهذا الموقف هي تلك التي أجرتها لجنة الاقتصاد القومي المؤقتة، التي لا يمكن بالتأكيد إتهامها بالانحياز الليبرالي غير اللائق. إذ استنتجت اللجنة أن:

"الكفاءة العالية للمؤسسات الكبرى لم تتبيّن، إذ إن الامتيازات التي كان يفترض بها أن تحطم التنافس قد فشلت في الإفصاح عن نفسها في العديد من المجالات... كما أن الاستنتاج القائل بأن أمتياز الإنتاج الواسع يجب أن يقود وبشكل لا مناص منه إلى إلغاء التنافس، لا يمكن أن يُقبل. وينبغي أن نلاحظ أن الاحتكار كثيراً ما يحصل من خلال اتفاق تآمري ويتوسع من خلال السياسات العامة، وعندما يجري إبطال أو إيقاف هذه الاتفاقات، وتُقلَبُ هذه السياسات، حينها يمكن استعادة الشروط التنافسية."

يستطيع أي شخص ٍ لاحظ كيف يسعى المحتكرون باستمرار للحصول على مساعدة ودعم الدولة لتفعيل سيطرتهم، أن يشكك قليلاً بحتمية هذا التطور. وقد ساعدت السياسة الحمائية القوية في الولايات المتحدة على تنامي الاحتكارات. وفي ألمانيا، كانت الكارتلات قد تلقت منذ عام 1878 رعاية منتظمة ودعماً من خلال السياسة المتعمدة. ولكن التجربة الكبيرة الأولى في التخطيط العلمي والتنظيم الواعي للصناعة، والتي قادت الى خلق احتكارات عظمى، كانت قد حدثت هنا [في بريطانيا]. لقد كان منع المنافسة قضية سياسة متعمدة في ألمانيا تبنوها لخدمة المثال الذي ندعوه اليوم بـ"التخطيط."

ويكمن الخطر في سياسات مجموعتين قويتين هما رأس المال المنظَّم (أو المبرمج) والعمالة المنظَّمة، واللتان تساعدان وتدعمان التنظيم الاحتكاري للصناعة. فالنمو الجديد الذي حدث مؤخراً في الاحتكار هو على الأغلب نتيجة للتوحد أو التعاون المتعمد لرأس المال المنظم والعمالة المنظمة حيث تشترك المجموعات المستفيدة من العمال في فوائد الاحتكار وأرباحه على حساب المجتمع، ولا سيما على حساب هؤلاء المستخدَمين من العمال في الصناعات الأقل تنظيماً. وعلى كل حال، ليس هناك من سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه الحركة شيئاً حتمياً لا مناص منه. فالتحرك صوب التخطيط هو نتيجة للفعل المتعمد، وليس لدينا هنا سبب خارجي أو ضرورة خارجية تجبرنا عليه.

هل يستطيع التخطيط تحريرنا من همومنا؟

ما من شك يراود المخططين الذين يتفحصون الجوانب العملية من مهمتهم بأن الاقتصاد الموجه لا بد له من أن يسير في خطوط دكتاتورية، وأن النظام المعقد للفعاليات المترابطة فيما بينها لا بد أن يُقاد أو يُوجَّه من قبل كادر من الخبراء، وتكون السلطة النهائية بيد رئيس الكادر الذي لا تخضع تصرفاته وأفعاله لأية إجراءات ديمقراطية. والعزاء الوحيد الذي يقدمه لنا مخططونا هو أن الاتجاه السلطوي سينطبق على القضايا الاقتصادية "فقط." وعادة ما يصاحب هذا التأكيد اقتراح بأننا سنحصل على الحرية في سعينا للقيم العليا مقابل تنازلنا عن الحرية في بعض النواحي الثانوية من حياتنا. وعلى هذا الأساس، نجد هؤلاء الناس الذين يمقتون فكرة الدكتاتورية السياسية إلى أبعد الحدود يطالبون بصخب شديد بدكتاتور في ميدان الاقتصاد.

والجدل المستخدم في هذا الشأن يروق لأفضل غرائزنا. فإذا قام التخطيط فعلاً بتحريرنا من همومنا الثانوية، وجعل وجودنا يرفل بالعيش البسيط والتفكير العالي، فمن ذا الذي يريد أن يقلل من شأن هذا النموذج المثالي، ويزدريه؟

ولكن لسوء الحظ، لا يمكن فصل الغايات الاقتصادية المحضة عن غايات الحياة الأخرى. إن ما يسمى، على نحو مضلل، بالدافع الاقتصادي، يعني الرغبة في الفرصة العامة فقط. فإذا ما سعينا وكافحنا لأجل المال، فذلك لأن المال يوفر لنا أوسع الخيارات للاستمتاع بثمرات جهودنا ـــ فبمجرد أن نكسب المال، نصبح أحراراً في إنفاقه بالطريقة التي تعجبنا.

ونتيجة لمحدودية الموارد المالية أو الدخل المالي الذي نشعر بأنه نوع من القيود التي تفرضها علينا فاقتنا وفقرنا، أصبح الكثير منا يكره المال بوصفه رمزاً لهذه القيود. في الواقع، إن المال أحد أعظم وسائل الحرية التي اخترعها الإنسان، إذ إن المال هو من يفتح في المجتمع الموجود نطاقاً مذهلاً من الاختيارات أمام الفقراء، نطاقاً أوسع وأعظم من ذلك الذي كان مفتوحاً أمام الاغنياء فقط، قبل عقود قليلة.

وسنفهم أثر خدمة المال ودوره بشكل أفضل إذا تفحصنا ما الذي سيكون عليه معناه الحقيقي إذا ما حلّت البواعث أو الحوافز غير الاقتصادية محل الـ"الدوافع المالية." وكما يقترح الكثير من الإشتراكيين، إذا كانت جميع المكافأت تعطى ليس بشكل مالي، بل تعطى بشكل تمييزات عامة أو علنية، أو امتيازات، أو وظائف سلطوية على الناس الآخرين، أو إسكان أو إطعام أفضل، أو فرص السفر والتعليم، فإن هذا يعني أن المستفيد أو المتلقي سوف لن يكون له حق الاختيار، وأن الشخص الذي يحدد المكافأة، أياً كان، لن يحدد حجمها فحسب بل حتى طريقة التمتع بها.

إن ما يسمى بالحرية الاقتصادية التي يعدنا بها المخططون تعني بالضبط أننا سنتحرر من الحاجة إلى حل مشاكلنا الاقتصادية، وأن الاختيارات المريرة الموجودة في هذا الأمر سيتم اختيارها بالنيابة عنا. ولطالما كنا في الظروف الحديثة معتمدين، في كل شيء تقريباً، على الأشياء التي يوفرها الآخرون، فإن التخطيط الاقتصادي سيتضمن الاتجاه الذي تسير فيه حياتنا كلها. ولن تكون هناك ناحية من نواحي الحياة، من حاجاتنا الأساسية حتى علاقاتنا مع عائلاتنا وأصدقائنا، من طبيعة عملنا حتى طريقة استغلالنا لأوقات الفراغ، إلا ومارس المخطط "سيطرته الواعية" عليها.

حتى إذا ما كان المستهلك حراً في انفاق دخله كما يشاء، فإن

قوة المخططين وسلطتهم على حياتنا ستكون بالكاد أقل تأثيراً، وذلك لأن السلطة هي التي تسيطر على الإنتاج. تعتمد حريتنا في الاختيار في المجتمع التنافسي على الحقيقة القائلة بأن الفرد إذا ما رفض إشباع رغباتنا فبوسعنا الذهاب إلى شخص آخر. أما إذا واجهنا محتكراً آخر فإننا تحت رحمته. والسلطة التي توجه النظام الاقتصادي برمته ستكون أعتى وأقوى محتكر يمكن أن يخطر بالبال.

سيكون لديها سلطة أو صلاحية كاملة لتقرر ما الذي يعطى لنا وبأي شكل وعلى أي أساس. وسوف لن تتدخل في تحديد السلع والبضائع والخدمات التي تتوفر لنا ومقاديرها فحسب، بل ستكون قادرة حتى على توزيعها بين المناطق والجماعات. وتستطيع، إن رَغَبتْ بذلك، أن تمايز بين الأشخاص إلى أي درجة تريد. وستحدد وجهة نظر شخص آخر، وليس وجهة نظرنا، فيما نحب ونكره، وفيما يحق لنا أن نقتنيه.

ستقوم إرادة السلطة بصياغة وتشكيل و"إرشاد" حياتنا اليومية حتى في وضعنا الحالي كمنتجين. فبالنسبة لمعظمنا، يكون الوقت الذي نقضيه في العمل جزءاً كبيراً من حياتنا، وعادة ما يحدد عملنا المكان والناس الذي نعيش بينهم. لذا فإن الحرية في اختيار عملنا ربما تكون أكثر أهمية بالنسبة لنا من الحرية في إنفاق مداخيلنا في أوقات الفراغ.

ولكن هذه الحرية محدودة حتى في العالم المثالي، فقلة قليلة من الناس قد يتوفر لها مثل هذه الوفرة من الاختيارات في الوظائف أو العمل. ولكن ما يهم في الأمر هو أن تكون لدينا بعض الاختيارات، وهي أننا لسنا مقيدين في عمل كان قد اختير لنا، أو بوظيفة ما إذا ما أصبحت لا تطاق، أو إذا ما رغبنا في وظيفة اخرى، هنالك دائماً طريقة للحصول على ذلك الهدف، بالنسبة للشخص المتمكن من ذلك حتى لو اضطر إلى تقديم التضحيات. ما من شيء يجعل الأوضاع لا تطاق أكثر من المعرفة بأننا لا نستطيع تغيير تلك الاوضاع مهما بذلنا من جهود. ربما يكون سيئاً أن نكون مجرد عجلة مسننة في ماكنة معينة، ولكن الأكثر سوءا للغاية إذا لم نستطع تركها، وكنا مقيدين إلى مكاننا وإلى رؤسائنا الذين اختيروا لنا من قبل الآخرين.

وفي عالمنا الحالي، هناك الكثير مما يمكن فعله لتحسين فرصنا في الاختيار. ولكن "التخطيط" سيذهب دون شك في الاتجاه المعاكس. فالتخطيط يجب أن يسيطر على مداخل الوظائف والمهن المختلفة، أو شروط المكافآت، أو كليهما. وفي جميع الأمثلة المعروفة من التخطيط تقريباً، يكون تأسيس مثل هذه السيطرات والقيود من بين أولى الإجراءات التي تتخذ. في المجتمع التنافسي يمكن الحصول على أغلب الاشياء لقاء ثمن معين. قد يكون في بعض الاحيان مرتفعاً بشكل قاسٍ. علينا أن نضحي بشيء ما لأجل الحصول على شيء آخر. وعلى كل حال، فإن البديل ليس حرية اختيار، بل أوامر ونواهٍ أو ممنوعات لا بد من طاعتها.

إن رغبة الناس في التخلص من الاختيار المر الذي عادة ما تفرضه الحقائق عليهم ليست بالشيء المثير للدهشة. ولكن البعض يريدون الخلاص من خلال جعل الآخرين يختارون لهم بالنيابة. يرغب الناس في أن لا يكون الاختيار ضرورياً على الاطلاق. فهم مستعدون فقط للاعتقاد بأن الاختيار ليس ضرورياً فعلاً، وأنه

مفروض عليهم من قبل نظام اقتصادي معين يعيشون بظله. إن ما يكرهونه في الحقيقة هو وجود المشكلة الاقتصادية.

إن الوهم القائل بأنه لم يعد هناك في الواقع أية مشكلة اقتصادية قد ازداد من خلال الادعاء بأن الاقتصاد المخطط أو المبرمج سينتج اقتصاداً أوسع بكثير من النظام التنافسي. وعلى كل حال، فإن هذا الادعاء قد هُجر بشكل متزايد من قبل العديد من الطلبة الذين درسوا المشكلة. حتى أن العديد من الاقتصاديين من ذوي التوجهات الاشتراكية أصبحوا مقتنعين الآن بالأمل بأن المجتمع المخطط سيساوي كفاءة النظام التنافسي. وهم يؤيدون التخطيط لأنه يُمَكِّننا من ضمان توزيع أكثر عدلاً للثروة. وما من جدل في أننا إذا ما أردنا ان نقرر بإدراك من الذي سيحصل على ماذا، فعلينا أن نخطط النظام الاقتصادي برمته.

ولكن يبقى السؤال ما إذا كان الثمن الذي علينا دفعه لتحقيق الحلم المثالي لشخص ما في العدالة، مرهوناً بالمزيد من مشاعر عدم الاقتناع والقمع أكثر مما سبق، من التداعي للقوى الاقتصادية الحرة.

فعندما تتولى حكومة معينة توزيع الثروة، على أية مبادئ وبأي أسس ستهتدي؟ هل هناك جواب محدد للأسئلة التي لا حصر لها ذات الايجابيات النسبية التي يمكن أن تطرح؟ مبدأ واحد فقط، قاعدة واحدة فقط، هي التي ستعطي إجابة كهذه: *المساواة المطلقة بين جميع الأفراد*. إن كان هذا هو الهدف، فإنه على الأقل سيعطي معنى واضحاً لفكرة العدالة التوزيعية. ولكن الناس عموماً لا يعتبرون المساواة الميكانيكية من هذا النوع شيئاً محبذاً بينما تعد الاشتراكية ليس فقط بالمساواة التامة بل بـ"المساواة العظمى."

ولكن هذه المعادلة أو القاعدة لا تجيب عن أي سؤال كان، إذ أنها لا تحررنا من الحاجة إلى التقرير في أي مثال كان، بين إيجابيات الأفراد أو الجماعات المعينين ولا تساعدنا في ذلك القرار. كل ما تقوله لنا عملياً هو أن نأخذ من الأغنياء قدر ما نستطيع، وعندما تأتي إلى توزيع الغنائم تكون المشكلة كما هي وكأن معادلة "المساواة العظمى" لم تولد مطلقاً.

كثيراً ما يقال أن الحرية السياسية عديمة المعنى دون حرية اقتصادية. وهذا صحيح بما فيه الكفاية، ولكنه على نفيض المعنى الذي تستخدم فيه العبارة من قبل مخططينا. فالحرية الاقتصادية التي تعتبر شيئاً ضرورياً لأية حرية أخرى، لا يمكن أن تكون حرية لنا من الهموم الاقتصادية التي يعدنا بها الاشتراكيون والتي يمكن الحصول عليها فقط من خلال إعفائنا من قوة الاختيار. يجب أن تكون تلك الحرية للنشاط الاقتصادي التي تحمل ايضاً مسؤولية ومخاطر ذلك الحق، مقترنة مع حق الاختيار.

نوعان من الأمن

كثيراً ما يُقدَّم "الأمن الاقتصادي،" كما هو حال الحرية الاقتصادية الزائفة، وكما هو حال العدالة العظمى، على أنه شرط أساسي لا بديل له من أجل الحرية الحقيقية. وهذا شيء صحيح ومهم نوعاً ما. فاستقلال العقل أو قوة الشخص نادراً ما توجد بين هؤلاء الذين ليست لديهم الثقة بأنهم سيشقون طريقهم من خلال مجهودهم الخاص.

ولكن هنالك نوعان من الأمن: الأول، ضمان حد أدنى من

الإعالة أو القوت للجميع، والثاني، تأمين بعض المعايير الحياتية المعينة، وحماية وضع نسبي يتمتع به الفرد أو الجماعة مقارنة مع الآخرين.

ليس هنالك من سبب يجعل النوع الأول من الأمن غير مضمون للجميع في مجتمع وصل إلى المستوى العام من الغنى مثل مجتمعنا، دون خطر المساس بالحرية العامة، بمعنى توفير الحد الأدنى من الطعام والمأوى والملبس التي تكفي لحفاظ الصحة العامة. وليس هنالك من سبب يجعل الدولة لا تساعد في إدارة نظام شامل للضمان الاجتماعي من خلال توفير تأمين لتلك المخاطر الحياتية التي لا يستطيع الجميع أن يتدبروها بشكل وافٍ بمفردهم.

إن التخطيط للأمن بنوعه الثاني هو التأثير الضار فعلاً بالحرية. فهو تخطيط مصمم لحماية الأفراد أو الجماعات ضد تناقص مداخيلهم.

إذا ما سُمح لأعضاء كل حرفة تتحسن ظروفها، كما أصبح ذلك معروفاً وحقيقياً، بأن يستثنوا الآخرين لأجل ضمان الربح التام لأنفسهم بشكل أجور عالية أو فوائد، فإن هؤلاء المنتمين إلى الحرف الأخرى التي تناقص الطلب عليها، سوف لن يجدوا لأنفسهم من سبيل يذهبون إليه، فكل تغيير يسفر عن بطالة واسعة. فما من شك أن البطالة، أي انعدام الامن، قد تزايدت نتيجة للصراع من أجل الأمن من خلال هذه الوسائل في العقود الأخيرة الماضية.

إن حالة اليأس التام لهؤلاء الذين تُركوا خارج نطاق الوظيفة الآمنة، في المجتمع الذي ازداد صرامة، يمكن أن تُفهم وتستوعب فقط من قبل هؤلاء الذين عاشوها وشعروا بمرارتها. ليس هناك استغلال لطبقة من قبل طبقة أخرى أقسى من ذلك الذي يعانيه

الأعضاء التعساء لمجموعة معينة من المنتجين الجدد من قبل المنتجين الراسخين والمؤسسين جيداً.

وقد أصبح ذلك ممكناً بسبب تنظيم المنافسة. قليل من الكلمات الرنانة أو الشعارات فعلت الكثير من الضرر، مثلما يفعل نموذج "الاستقرار" المثالي لبعض الأسعار أو الأجور الذي يؤمن مداخيل البعض، ويجعل وضع الآخرين أكثر اضطراباً.

في إنجلترا والولايات المتحدة، اتخذت بعض الامتيازات الخاصة أهمية كبيرة ولا سيما بشكل "تنظيم المنافسة" و"استقرار" أو "ترسيخ" بعض الأسعار والأجور، ومع كل ضمان من الضمانات التي تعطى لمجموعة معينة، يزداد عدم أمن واطمئنان الآخرين. فإذا ما ضمنت حصة ثابتة من كعكة متباينة الحجم لبعض الأفراد فإن الحصة الباقية للآخرين هي من سيعاني حتماً من التذبذب حسب حجم الكعكة الكلي. أما العنصر الاساسي للأمن الذي يعرضه النظام التنافسي، ألا وهو التنوع الكبير للفرص، فسيقل ويتضاءل أكثر فأكثر.

لقد أنتج السعي للحصول على الأمن من خلال الإجراءات والقياسات المقيدة التي تدعمها الدولة، وبمرور الوقت، تحولاً "تقدمياً" للمجتمع، تحولاً قادته ألمانيا واتبعته البلدان الاخرى، وبطرق عديدة متنوعة. لقد لقي هذا التطور أثراً تعجيلياً من خلال تأثير أحد التعاليم الإشتراكية الاخرى، ألا وهو الاستخفاف المتعمد بجميع الفعاليات التي تتضمن مخاطرة اقتصادية والخزي أو العار الاخلاقي الذي ألقي على المكاسب التي تستحق تجشم عناء المخاطر والتي لا يفوز بها إلا القليلون.

لا نستطيع إلقاء اللوم على شبابنا عندما يفضلون الوضع الآمن والذي يتقاضون به المرتبات على المخاطرة بمشروع معين بعد أن سمعوا منذ بداية شبابهم أن الوضع الأول يوصف على أنه وظيفة

أسمى وغير أنانية وأكثر حيادية. لقد ترعرع الجيل الأخير من الشباب في عالم تمثلت فيه روح المشاريع التجارية، في المدرسة وفي الإعلام، على أنها ذات سمعة سيئة، ويوصف فيه السعي خلف المنفعة على أنه شيء لا أخلاقي، ويعتبر فيه تشغيل مئة شخص استغلالاً، بينما ينظرون فيه إلى التسلط وإصدار الأوامر على نفس العدد من الاشخاص (في الانظمة الشمولية) على أنه شيء مشرّف.

قد يعتبر هذا الأمر مبالغة، في نظر كبار السن، ولكن التجربة اليومية لأستاذ جامعي [مؤلف هذا الكتاب] لا تترك مجالاً واسعاً للشك في أن القيم قد تغيرت قبل حدوث التغيير في المؤسسات بوقت طويل، نتيجة للدعاية المناهضة للرأسمالية. والسؤال هو ما إذا كنا سندمر القيم التي ما زلنا نحترمها ونعتبرها مُثُلاً عليا من خلال تغيير مؤسساتنا لتلبية طلباتنا.

إن الصراع الذي ينبغي علينا أن نتعامل معه هو صراع أساسي بين نوعين مختلفين من المؤسسات التي لا يمكن موائمتهما مع بعضهما، والتي كثيراً ما توصف على أنها المؤسسات التجارية والمؤسسات العسكرية. وفي أي منهما، يستقر الاختيار والمخاطرة مع الفرد معاً، أو أنه يتخلص منهما ويستريح. في الجيش، تقوم السلطة بتوزيع العمل والعمال على حد سواء، وهو النظام الوحيد الذي يمنح فيه الفرد أمناً اقتصادياً كاملاً. وعلى كل حال، فإن هذا الأمن ليس بمعزل عن القيود التي تفرض على الحرية والنظام الهرمي للحياة العسكرية ــ إنه أمن الثكنات.

في المجتمع المعتاد على الحرية، من غير المحتمل أن يكون العديد من الناس مستعدين للسعي الحثيث للأمن وبثمن كهذا. ولكن السياسات المتبعة تخلق بسرعة كبيرة ظروفاً يميل السعي من أجل الأمن فيها لأن يكون أقوى من حب الحرية.

إذا أردنا أن لا ندمر الحرية الفردية، يجب أن يترك التنافس

ليأخذ دوره دون تدخل أو إعاقة. لنجعل هناك حداً أدنى من التوحيد مضموناً للجميع وبكل صوره، ولكن دعنا نعترف بنفس الوقت بوجوب إسقاط كافة مزاعم ومطالبات الامتياز الأمني لبعض الطبقات الاجتماعية الخاصة، وضرورة اختفاء كافة الذرائع التي تسمح لبعض الجماعات بأن تستثني القادمين الجدد من المشاركة بالرخاء النسبي الذي ينعمون به من أجل الحفاظ على معيار خاص بهم.

ما من شك في أن الأمن الصحيح الكافي ضد الحرمان لا بد أن يكون أحد أهدافنا الاساسية في السياسات. ولكن ليس هنالك من شيء أكثر خطراً من الطراز الحالي من القادة الفكريين الذين يمجدون الأمن على حساب الحرية. من الأساسي والمهم جداً بالنسبة لنا أن نتعلم ثانيةً كيفية مواجهة الحقيقة القائلة بأن الحرية لا يمكن أن تؤخذ إلا بثمن، وأننا كأفراد، يجب أن نستعد للقيام بتضحيات قاسية للحفاظ عليها.

علينا أن نستعيد الإيمان الذي استندت عليه حرية البلدان الانجلوساكسونية، والتي عبر عنها بينجامن فرانكلين في عبارة تنطبق علينا كأفراد مثلما تنطبق علينا كأمة، إذ قال: *"هؤلاء الذين يتخلون عن الحرية الأساسية سعياً وراء بعض من الأمن المؤقت لا يستحقون أمناً ولا حرية."*

صوب عالمٍ أفضل

من أجل بناء عالم أفضل، علينا أن نمتلك الشجاعة للقيام ببداية جديدة. علينا أن نزيل العقبات التي ملأت بها حماقة البشر طريقنا مؤخراً، وعلينا أيضاً إطلاق الطاقات الخلاقة لدى الأفراد. علينا

خلق ظروف محببة للتطور وليس "لتطوير التخطيط."

إن الذين يكشفون عن "الشجاعة الضرورية،" ليسوا هؤلاء الذين يطالبون بالمزيد من "التخطيط"، وليسوا هؤلاء الذين يبشرون "بالنظام الجديد،" وهو مجرد استمرار للنزاعات التي ظهرت في الأربعين سنة الماضية، وهؤلاء الذين لا يستطيعون التفكير بشيء أفضل من مجرد تقليد هتلر، بل إنهم هؤلاء الذين يطالبون بأعلى أصواتهم بالاقتصاد المنظم والذين يقعون تماماً تحت حكم الأفكار التي خلقت هذه الحرب ومعظم الشرور التي نعاني منها.

إن المبدأ التوجيهي في كل محاولة لخلق عالم من الرجال الأحرار لا بد أن يكون التالي: سياسة حرية الفرد هي السياسة التقدمية الحقيقية الوحيدة.